
الفصل الثالث:

وضعية الاستثمار السياحي
في الجزائر.

المقدمة:

منذ الاستقلال والجزائر معتمدة على قطاع المحروقات الذي كان المورد الوحيد للعملة الصعبة , غير أن هذه الاستراتيجية أثبتت عدم جدواها , وهذا ما أدى بالسياسة العامة للبلاد للبحث عن قطاعات جديدة تساهم في تنمية الاقتصاد بإضافة قيمة حقيقية و تحقيق موارد بالعملة الصعبة .

و قد أعتبر القطاع السياحي منذ نهاية الثمانينيات قطاع استراتيجي ضمن التقارير المعدة للتنمية الاقتصادية , غير أنه لم يحض بفرصة فعلية تجعل منه مجال استثماري يحقق عوائد معتبرة داخل الاقتصاد الوطني , و قد ساهمت الأوضاع الأمنية الغير مستقرة في تجميد القطاع لأكثر من عشرية .

و تسعى الجزائر في الوقت الراهن إلى تنشيط القطاع و تشجيع الاستثمار السياحي , و هذا ما يتطلب صيغ تمويلية تتناسب مع جميع المتعاملين داخل القطاع في الاقتصاد الجزائري .

و لإمكانية اقتراح سياسات تمويلية مناسبة لا بد من القيام بعملية مسح لوضعية هذا القطاع و إمكانياته الفعلية و مدى جدوى الطرق المتبعة و تقصي نقاط قوة و ضعف النشاط السياحي الجزائري عامة , لكي تكون لدينا فكرة واضحة نسبيا حول المادة السياحية الجزائرية موضوع البحث .

و سنحاول تقصي الناحية التمويلية للنشاط السياحي في هذا الفصل لتوضيح الصورة عن وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر .

المبحث الأول: المؤهلات السياحية في الجزائر.

تجسد المعطيات السياحية في قطاع معين عناصر الجذب السياحي الطبيعية و الاقتصادية التي يزخر بها ، و التي من شأنها أن تشكل قاعدة مقبولة لتنمية الاستثمارات السياحية في هذا القطاع.

المطلب الأول: المعطيات السياحية في الجزائر.

تبدو السياحة في الكثير من الدول و خاصة العربية قدرا و ليس خيارا إستراتيجيا , وهذا نظرا لما تزخر به من عناصر الجذب السياحي الطبيعية و التي تكون متاحة بشكل واسع و منتشرة في جميع القطر⁽¹⁾ . و تتمثل هذه العناصر في المنتج الطبيعي و المعالم الأثرية و خاصة البنية الاجتماعية التي تكون و متميزة . و هذا ما ينطبق بشكل واضح على الجزائر حيث تعتبر من أهم المناطق على المستوى الدولي ذات الطاقات الطبيعية التي يمكن أن تؤهلها إلى اكتساب حصة مهمة في السوق السياحية الدولية.

و عرض الإمكانيات الطبيعية في الجزائر رغم كونه وصف أدبي إلا أنه يشكل أساس جذب الاستثمار السياحي خاصة منه الأجنبي. كما أن عملية تسليط الضوء على المنتج الطبيعي تسمح بإجراء تخطيط سياحي مناسب و استراتيجي لتوجيه الاستثمارات بحسب ما هو متاح.

إن موقع الجزائر في شمال إفريقيا يمنحها امتيازات عدة حيث هذه المناطق تشتهر على المستوى الدولي بالمناخ المعتدل و الشمس الدافئة على طول السنة , و عامة فهي ذات مناخ مريح جدا . و إن هذه المواصفات الطبيعية هي نفسها المتواجدة في إيطاليا و اليونان و فرنسا التي تعتبر من أول الوجهات السياحية في العالم⁽²⁾.

تمتلك الجزائر ساحل يبلغ طوله 1200 كلم , مما يمنح مزايا استثمارية واسعة الخيارات , أضف أن جل المدن الساحلية تزخر بثروة أثرية هائلة بالإضافة إلى الشواطئ المحاطة بالجبال و الكتل الغابية من الصنوبر , مثال ذلك: مدينة شرشال , عنابه , تيبازة , تيزي وزو ... الخ . و هذا ما يمنح جوا مناسبا و بحر و جبال و غابات و مناطق أثرية على الشريط الساحلي⁽³⁾.

و تظهر في الجزائر منطقة ثانية و هي منطقة السهول والهضاب العليا و تتميز بجمال طبيعي من نوع آخر , شتاء بارد مع تساقط الثلوج و ربيع معتدل مع وجود غابات شاسعة و ثروة حيوانية , و لا تخلو هذه المناطق من الآثار مصنفة دوليا و من هذه المدن : سطيف , قسنطينة , تيمقاد... إلخ

(1) www.mta.dz le : 31-01-2005

(2) Ibid

(3) Ibid

والمنطقة الثالثة هي سلسلة جبال الأطلس التي تمتد من جبال المغرب و تتميز بكثافة الثلوج مما يجعلها مخزن للمياه الجوفية التي تنفجر في فصل الربيع مشكلة ينابيع و أودية, فهي تشكل منتج سياحي طبيعي يعطي للجزائر صيغة جديدة يمكن أن تولد أكثر من نشاط سياحي كرياضة التسلق.

أما آخر منطقة في الجزائر فهي الصحراء التي تعد من أجمل المساحات الشاسعة العذراء في العالم , و تعد الصحراء المنتج السياحي المهم الذي يمكن أن يسمح للجزائر باختراق السوق العالمية السياحية بقدرة تنافسية عالية نظرا لانفراده دوليا , و مثال ذلك مدينة غرداية , مدينة تيميمون و القصور القديمة المنفرد, بالإضافة إلى البنية الاجتماعية البدوية البسيطة و الطبيعة الإنسانية الطيبة .

إن ما تم عرضه يوضح عناصر أساسية لجذب الاستثمار السياحي في الجزائر و يمكن إضافة ما يلي :

- الطاسيلي و الرسومات البدائية بالجنوب الجزائري الذي يعد أكبر متحف في الهواء الطلق في العالم.

- أجمل كورنيش في العالم بمدينة جيجل.

- أجمل مرجان في العالم "الأحمر و الوردي" المتواجد في أعماق البحار الشرقية بعنابة و القالة.

- الجسور المعقدة بمدينة قسنطينة.

- وأجمل شروق و غروب شمس في العالم في الجنوب الجزائري في منطقة " أيسكرام" في عمق الصحراء الجزائرية.

كما أن الجزائر تزخر بثروة طبيعية من نوع آخر و هي منابع المياه المعدنية المنتشرة على كافة القطر حيث تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية. و يعتبر هذا المجال مصدر مهم جدا للاستثمار فمن الممكن إنجاز منتجات صحية للعلاج بالمياه المعدنية , بما تتضمنه من فنادق و مطاعم و خدمات صحية متخصصة؛ كما يمكن استحداث منتج متميز على المستوى الدولي في هذا المجال.

المطلب الثاني: الصناعات التقليدية.

و يدعم المنتج الطبيعي في الجزائر بمجموعة من الصناعات التقليدية و الحرفية التي تنتشر في مختلف الجهات من الوطن و التي تعكس صورة متميزة للثقافة الجزائرية , فهي تشكل وعاء مناسب للنشاط السياحي .

و من الصناعات التي يمكن أن تشكل موضوع النشاط الاستثماري السياحي نذكر:⁽¹⁾

✘ صناعات النحت و النحاس المنتشرة في الشرق و تتمركز في قسنطينة و غرداية .

✘ صناعة الخزف و الفخار و تتمركز في منطقة القبائل و مدينة ميلة و مدينة باتنة .

✘ صناعة المجوهرات الفضية التي تشتهر على المستوى الدولي و تتمركز في منطقة القبائل بطابع

معين و في الجنوب بطابع آخر.

(1) www.mta.dz le : 31-01-2005

✘ صناعة الزرابي المنتشرة في كل التراب الوطني و بأشكال مختلفة .

✘ صناعة الملابس التقليدية المتنوعة بتنوع المناطق في الجزائر .

إن التنوع الثقافي الموجود في الجزائر هو موضوع قائم بخد ذاته و رغم أنه يتم تناوله بطرق عدة ، إلا أن الاقتصاد الوطني يستطيع أن يستثمر في هذا المجال من الجانب السياحي و يعتمد عليه في خلق حركة سياحية من شأنها أن تؤثر بشكل إيجابي على المؤشرات الكلية من حيث تخفيض نسب البطالة و زيادة الإيرادات بالعملة الصعبة.

المطلب الثالث: الإمكانيات الاقتصادية.

إن مدى تطور النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيق بمدى تطور المحيط الاقتصادي بما يتضمنه من بنية تحتية , و بصيغة أخرى فإن تنمية بعض القطاعات لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنمية قطاعات أخرى كما هو الحال بالنسبة لقطاع السياحة وعلاقته بتنمية قطاع النقل و الصناعات التقليدية و قطاع الاتصال و المنظومة البنكية ... الخ .

و بالتالي فإن إمكانيات تطوير السياحة في الجزائر مرتبطة أساسا بالبنية التحتية المتاحة و المتمثلة في:

1- شبكة الطرقات البرية : تبلغ شبكة الطرق المعبدة و الصالحة للاستعمال بالجزائر 104000 كلم⁽¹⁾ منها:

- الطرق الوطنية 23000 كلم .

- الطرق الولائية 27000 كلم.

- الطرق الثانوية 42000 كلم.

إن هذه المعطيات تعطي الجزائر المرتبة الثانية على المستوى الإفريقي من حيث نوعية و كثافة الطرقات , و من أحسن الشبكات في المغرب العربي.

2- شبكة السكك الحديدية: يبلغ طول الشبكة الحديدية 4500 كلم مزودة بـ 200 محطة⁽²⁾ تغطي خاصة شمال البلاد و أهم ما يكون هذه الشبكة :

- 1585 كلم سكة عادية . - 1200 كلم سكة ضيقة.

- 355 كلم سكة مزدوجة . - 500 كلم سكة كهربائية.

(1) journal " ELWATAN". N°4305. le :18.01.2005. P06

(2) Ibid. P06

و يتضح أن الشبكة في أغلبها من التكنولوجيا المتقدمة بالإضافة إلى انعدام السكك الحديدية في الجنوب الكبير الذي يعتبر من أهم المحطات الطبيعية.

3- النقل الجوي : عرفت الهياكل القاعدية للنقل الجوي تطورا معتبرا في الجزائر حيث تحتوي على 35 مطار موزعة عبر التراب الوطني و تتواجد بشكل مكثف في الجنوب , من بينها 13 مطار ذو طابع دولي , كما كانت للخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا و إفريقيا و الشرق الأوسط , و لا يزال النقل الجوي يفتقر إلى الدعم من شركات الجوية الخاصة .⁽¹⁾

4- النقل البحري: يشتمل النشاط البحري على 13 ميناء متعددة الاختصاصات و عدد كبير من الموانئ الصغيرة للصيد و الترفيه السياحي.

5- المواصلات السلكية و اللاسلكية: تغطي الشبكة الوطنية للهاتف الخطي 96% من التراب الوطني و رغم أن عدد المشاركين ضعيف إلا أن هذا القطاع إحداث عدد مهم من شركات شبكات الهاتف النقال, حيث تم خلق شبكة (GSM1) , سنة 1996 ثم شبكة (GSM2) تحت اسم جيزي⁽²⁾.

6- الطاقة الإيوائية: تعتبر الطاقة الإيوائية عرض لإنجازات الاستثمار السياحي كعنصر محفز أو مثبط لزيادة الاستثمار السياحي, حيث و صلت الطاقة الإيوائية لسنة 2004 إلى 82034 سرير موزعة على القطاع العام و الخاص و هي نسبة ضعيفة جدا لا تستجيب حتى لحجم الطلب المحلي الذي يقدر بـ 13 مليون مصطاف في سنة⁽³⁾ 2004 , أضف إلى ذلك أنه من بين كل ثلاث فنادق يوجد فندقين غير مصنفين.⁽⁴⁾

7- اليد العاملة المؤهلة : و يتواجد على المستوى الوطني ثلاث مراكز لتكوين الإطارات المختصة في الصناعة السياحية و تتمثل هذه المراكز في المدرسة الوطنية العليا للسياحة في الجزائر العاصمة و المعهد الوطني التقني للفندقة و السياحة المتواجد في تيزي وزو و المركز التقني للفندقة في بوسعادة . و تحتوي هذه المعاهد 28 تخصص حيث أستحدث مؤخرا 8 منها, محاولة لدفع التكوين في هذا المجال و مجارة المستوى الدولي , غير أن هذه الهياكل لا تستجيب في معظمها للشروط الأساسية للتكوين في المجال السياحي.⁽⁵⁾

8- البيئة القانونية العامة : عدى القوانين الخاصة بالبيئة الاستثمارية العامة التي تم سنها منذ 1990 حتى سنة 1998 في إطار الإصلاحات الاقتصادية , فإن وزارة السياحة بصدد إعداد نوع من القواعد أو

(1) Journal "ELWATAN".N°4305 le : 18.01.2005. P 06

(2) Journal" LE QUOTIDIEN d'ORAN".N°3223. le 07-01-2005.p 13

(3) Journal"LE QUOTIDIEN d'ORAN".N°3057. le 18-01-2005.p 06

(4)وزارة السياحة و الصناعات التقليدية الجزائرية . دائرة الإحصائيات.2004

(5) Ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action. p16

الدستور (une charte) الخاص بالقطاع السياحي, و تعرف هذه الوثيقة على أنها الإطار المرجعي للمتعاملين في الاستثمار السياحي و السلطات العمومية في ظل تنمية و ترقية السياحة في الجزائر إلى حين يصادق عليها قانونيا, و تهدف إلى وضع الشروط الملائمة لخلق صناعة سياحية حقيقية, رفع مستوى الخدمات السياحية و كذلك المحافظة على الإرث السياحي بجميع أنواعه.⁽¹⁾ و من بين المواد الواردة بالنسبة للاستثمار الفندقي في ما يخص العقار الذي يعتبر المشكل الأساسي في الاستثمار:⁽²⁾

- المادة 2: إن الأطراف المتعاملة في الاستثمار السياحي هي:

* الوكالة الوطنية لتنمية السياحة ANDT.

* المستثمر و يعنى بها الشخص المادي أو المعنوي الذي سينجز المشروع.

- المادة 5: في البداية يمنح للمستثمر وعد بيع العقار اللازم لإنجاز المشروع, و يبرم العقد النهائي لملكية الأرض لصالح المستثمر بعد إثبات إنجاز نسبة محددة من المشروع, و تحدد هذه النسبة تبعا لحجم المشروع و الاتفاق بين المستثمر و الوكالة.

- المادة 12: إن الأرض موضوع البيع موجهة للاستثمار السياحي لا غير, و لا يحق للمستثمر استغلال هذه الأرض في غير القطاع المتفق عليه.

- المادة 15: إذا تخلى المستثمر عن إنجاز المشروع فإن الوكالة المشرفة عليه تقوم بشراء ما أنجز في المشروع و يبيعه في المزاد العلني.

أما الاستثمار في مجال استغلال المنابع المعدنية فمن بين المواد الواردة نذكر:⁽³⁾

- المادة 2: تحدد هذه المادة مكونات المحطات العلاجية المعدنية التي تدخل ضمن الاستثمار في ما يلي:

* هياكل العلاج بالمياه المعدنية.

* هياكل الإطعام. * هياكل الإقامة.

* هياكل الترفيه. * أماكن التسوق.

- المادة 35: منابع المياه المعدنية الحارة ملكية دولية, و عملية استغلالها تكون بأحكام القرار الوزاري رقم: 13-09-1997 الذي يحدد إجراءات الحصول على حق الانتفاع من المياه المعدنية الحارة للاستثمار فيها.

(1) Ministère du tourisme et de l'artisanat. "Avant projet de la charte du tourisme". Janvier 2002. p p 3-4

(2) Ministère du tourisme et de l'artisanat. "Projet de cahier de charge concernant". la réalisation et la gestion des projets touristiques. p p 4-5

(3) Ibid . p p 8-9.

بالإضافة إلى مجموعة من المواد الأخرى التي تنظم عملية تسيير المركبات السياحية الفندقية و كذلك المركبات العلاجية بالمياه المعدنية. و تبقى هذه القواعد المشروع التحضيري لقواعد يتم المصادقة عليها بشكل رسمي.

المطلب الرابع: أنواع السياحة و مناطق التوسع السياحي المتاحة في الجزائر.

حاولت الإدارة السياحية وضع مخطط يتم من خلاله توضيح الأنشطة السياحية المتاحة من أجل توجيه الاستثمار في هذا القطاع:

1- أنواع السياحة

نسبة إلى ما تم وصفه من مقومات السياحة في الجزائر يمكن أن تحدد أنواع السياحة التي يمكن الاستثمار فيها في ما يلي:

✘ السياحة الساحلية (حيث يبلغ متوسط الوافدين نحو مدينة ساحلية واحدة في الجزائر ما يعادل 12 مليون سائح لموسم 2004).

✘ سياحة تسلق الجبال و النزاهات.

✘ سياحة الحمامات المعدنية العلاجية.

✘ السياحة الثقافية و الأثرية.

✘ السياحة الرياضية.

✘ السياحة الصحراوية و هي أهم ما يجذب السواح الأجانب.

✘ السياحة الرسمية.

و تمارس هذه الأنشطة السياحية على مدار السنة في ما يسمى الأقطاب السياحية الوطنية:

✚ الشريط الساحلي.

✚ جبال الأوراس.

✚ منطقة القبائل .

✚ منطقة الصحراء , الهقار و الطاسلي. لقد أعتبر تأخر الجزائر في ميدان السياحة فرصة

مواتية بشكل متناقض حيث أن معظم بلدان البحر المتوسط بلغت حد قدرتها في الاستقبال في

✚ حين تتمتع الجزائر بمواقع سياحية شبه عذراء, و من الممكن أن تستفيد من تجارب

البلدان الرائدة و خاصة فيما يخص الحفاظ على البيئة.⁽¹⁾ غير أن المورد الاقتصادي شبه

(1) عبد الطيف بن أشنهوا . عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق 1999-2009. 2001. ص87

البكر لا يمكن إقحامه في قنوات السياحة الدولية بشكل مباشر فهذه العملية تتطلب عمل ذكي و جهد كبير في ظل خطة استراتيجية تحقق نتائجها في الآجال المتوسطة و الطويلة بالتركيز على تحسين صورة الجزائر لدى المستهلك العالمي.

2 - مناطق التوسع السياحي في الجزائر.

إثر المعطيات الطبيعية تم إعداد مخطط وطني يحدد المناطق التي يمكن تهيئتها سياحيا وتسمى مناطق التوسع السياحي (ZET: zone d'extansion touristique) التي صنفتم حسب مرسوم 02-23-1988 حيث قدرت مساحتها الكلية بـ 47073 هكتار موزعة على كامل التراب الوطني , ويبلغ عددها 174 منطقة , حيث تمنح هذه المناطق الفرصة للمستثمرين بالقيام بالمشاريع في مناطق تزخر بمميزات سياحية و تسهيلات إدارية⁽¹⁾ و نذكر من هذه المناطق.

الجدول رقم 09: بين مناطق التوسع السياحي ذات الأولوية في التنمية

مناطق التوسع السياحي ZET	المكان	المساحة كام2	عدد الأسرة	الطابع
رشقون	عين تيموشنت	25.7	2140	شاطئ
راس العافية	جيجل	30	1244	شاطئ
واد بقرات	عنابة	104	200	شاطئ
تمنراست	تمنراست	45	900	صحراوي
تادلست	تيميمون	95	1700	صحراوي
جانات	جانات	100	2000	صحراوي
موسكراد	تلمسان	15.56	1000	شاطئ
الشاطئ الأكبر	سكيكدة	14	1200	شاطئ
مسيدة	الطارف	40	1280	شاطئ
كاب روزة	الطارف	50	1450	شاطئ
واد بلاح	تيزازة	73	600	شاطئ
ازفون	تيزي وزو	10	810	شاطئ

المصدر: kamel CHEHRIT. Guide de l'investissement et l'investisseur. Algérie: grand Alger livre. 2002. p122

(1) www.mta.dz le : 31-01-2005

الجدول رقم 10: بين توزيع المحطات المعدنية الموجهة للاستثمار

المحطة	الولاية	حرارة المياه	المعادن	الفوائد العلاجية
حمام الشيقر	تلمسان	30	كلور الصوديوم	المفاصل-الجلد-أمراض النساء
عين الفرانين	وهران	35	بيكاربونات	المفاصل وأمراض الجلد
عين وركة	النعامة	46	كلور الصوديوم	المفاصل-الجلد-التنفس
حمام كسانة	بويرة	60	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية التنفسية
حمام الشارف	الجلفة	42	صوديوم	الأمراض الجلدية و التناسلية
حمام بوزيان	قسنطينة	24	بيكاربونات	الأمراض الهضمية والبولية
حمام زايد	سوق أهراس	39	بيكاربونات	أمراض الأنف الحنجرة و الجلد

المصدر: kamel CHEHRIT. Guide de l'investissement et l'investisseur .Algérie:grand Alger livre.2002. p123

المطلب الخامس: موقع السياحة في الاقتصاد الجزائري .

سيتم في هذا الجزء تقديم الوضعية العامة للنشاط الاقتصادي السياحي بالنسبة للاقتصاد ككل , و لتشخيص هذه الوضعية يتم الاعتماد على مؤشرين هما الإيرادات السياحية و نسبة التشغيل في هذا القطاع كون أنه يعتبر من أهم المشاطات امتصاصا للبطالة .

1- الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة

تمثل الإيرادات السياحية مجوع ما ينفقه السواح على كافة السلع و الخدمات السياحية , و غير السياحية, و تمثل على المستوى الكلي كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين و ما تحققه من السياحة كنشاط كالضرائب أو يحققه الأفراد و المؤسسات العامة و الخاصة في حقل السياحة و ما يرتبط بها .⁽¹⁾

- و تقدر الإيرادات السياحية من طرف ثلاث هيئات :

🇩🇿 وزارة السياحة و الصناعات التقليدية: و تتمثل في جميع الإيرادات التي تتحقق بالعملة الصعبة لدى كل المتعاملين. و اعتمادا على هذه الإيرادات يتم وضع السياسات المناسبة لتوجيه النشاط السياحي . و بناءا عليه فإن حصيلة السياحة كانت سنة 1997 قد بلغت 28 مليون دولار مسجلة انخفاض بين سنة 1990 و سنة 1997 بنسبة 75 % و تعتبر الإيرادات لفترة 1985-1889 من أحسن ما حققه القطاع السياحي حيث قدر متوسطها السنوي بـ 95.2 مليون دولار, أما الفترة الثانية فهي الأضعف من حيث الإيرادات حيث قدر متوسطها السنوي بـ 67.4 مليون دولار.⁽²⁾

(1) شبايكي حفيظ مليكه.مرجع سابق . ص190

(2) المرجع السابق . ص190

الجدول رقم 11: يبين حساب السياحة في ميزان المدفوعات للسفر (بمليون دولار)

السنة	النفقات	الإيرادات	صافي الرصيد	السنة	النفقات	الإيرادات	صافي الرصيد
1985	-	91	-	1994	135	49	86 -
1986	-	104	-	1995	186	32	154 -
1987	-	101	-	1996	188	45	143 -
1988	-	85	-	1997	834	28	116 -
1989	-	95	-	1998	144	74	195 -
1990	149	105	44 -	1999	269	80	170 -
1991	137	84	53 -	2000	250	95.7	96.8 -
1992	164	74	90 -	2001	192.5	99.5	128.6 -
1993	177	73	104 -	2002	-	133	-

المصدر: بنك الجزائر

إن الجدول السابق يوضح الضعف الكبير في نشاط القطاع السياحي حيث أنه يرد حسابه بشكل سلبي كون أن الإيرادات أقل من النفقات , و بالتالي أصبح القطاع يشكل عبئ على الميزانية بدل أن يكون قطاع يساهم بشكل إيجابي في تدعيم الإيرادات بالعملة الصعبة .

و فيما يخص نفقات فترة الثمانينيات فهي ترد في ظل مخططات التنمية نظرا لسياسة الدولة في تلك الفترة و سوضح حجمها خلال هذا الفصل .

و منذ بداية فترة التسعينيات و صلت الإيرادات إلى أدنى مستوياتها 28 مليون في سنة 1997 و يمكن إرجاع هذا بشكل وضعي إلى الأسباب التالية :

- الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد في فترة التسعينيات و ما انجر عن ذلك من قنامة لصورة الجزائر في الأوساط السياحية.

- الضرر الذي لحق بكثير من المنشآت السياحية و خاصة التي توجد في لمناطق الجبلية.

- تقصير الدولة الواضح الذي في اعتماد سياسة مواجهة إعلامية على الصعيد الدولي للتخفيف من وقع

الآثار و الظروف الأمنية على السائحين عموما.

غير أنه تجدر الملاحظة أن تدفق السياح الأجانب حقق زيادات مقبولة خلال الفترة 2000 و 2004 و

نظرا لاستقرار الأوضاع الأمنية و هذا ما أدى إلى تحقيق زيادات في الإيرادات السياحية تناسبا مع

زيادة التدفق السياحي , غير أن صافي الحساب يبقى سالب .

و لتوضيح المساهمة الفعلية للإيرادات السياحية بالنسبة للإيرادات الكلية العامة يرد ما يلي :

الجدول رقم 12: يبين نسبة الإيرادات السياحية إلى الإيرادات العامة لفترة 1989-2002

السنة	نسبة إيرادات السياحة إلى الإيرادات العامة	السنة	نسبة إيرادات السياحة إلى الإيرادات العامة
1989	0.62	1996	0.1
1990	0.61	1997	0.1
1991	0.4	1998	0.1
1992	0.2	1999	0.2
1993	0.2	2000	0.42
1994	0.1	2001	0.49
1995	0.1	2002	0.66

المصدر: شبايكي حفيظ مليكه. مرجع سابق . ص 191 .

و يوضح الجدول ضعف مشاركة الإيرادات السياحية في الإيرادات العامة بالعملة الصعبة و هذا ما يعكس الوضعية المتدهورة للقطاع السياحي داخل الاقتصاد الجزائري.

✦ أما بالنسبة لوزارة المالية: فإن تقدير حجم الإيرادات السياحية يعتمد على ما تم توقعه من إعداد الموازنات التقديرية المالية, ولكن لا توجد أي تقارير على مدى تحقق الإيرادات مقارنة مع الموازنات. ✦ و يعتبر البنك المركزي الهيئة الثالثة التي تقوم بحساب الإيرادات السياحية الفعلية عن طريق حصر التحويلات البنكية لقطاع السياحة ثم إدراجها في ميزان المدفوعات ضمن المتحصلات غير المنظورة المحققة خلال الفترة المالية لهذا الميزان , وتقتصر الإيرادات السياحية التي يحصرها البنك المركزي في الإيرادات المحققة بالنقد الأجنبي.

و نشير هنا إلى أن البنك المركزي يحوصل شهريا أو دوريا العمليات التي تتم لدى البنوك الأخرى و يبلغها لوزارة المالية و على هذا الأساس تتم تقديرات وزارة المالية لقطاع السياحة.⁽¹⁾ و يسجل من جهة أخرى أن موقع الإيرادات السياحية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي في سنة 1993 بلغت 0.1% في حين كانت للتجارة و المطاعم و الفنادق ما يعادل 0.5% ؛ و باختلاف مصدر الإحصائيات إلا أنها تبين واقع ضعف الإيرادات السياحية و مشاركتها بالنسبة للإيرادات العامة غير المعتبرة , و يمكن إرجاع هذا مبدئيا لغياب سياسة واضحة و فعالة لتنمية الاستثمارات عامة و السياحية منها بشكل خاص.

(1) شبايكي حفيظ مليكه. مرجع سابق . ص 194.

(2) المرجع السابق . ص 194.

2- نسبة التشغيل

يوفر القطاع السياحي الآن 12500 منصب عمل و هذا ما يعادل نسبة 0.59% من اليد العاملة وطنيا, وهذه النسبة تعتبر ضعيفة جدا , حيث ضعف الحجم الذي يأخذه القطاع داخل الاقتصاد الوطني يعكس على ضعف حصته في اليد العاملة وطنيا حيث قدرت هذه النسبة في سنة 1994 بـ 1.7% و رغم أنها حققت تحسن بالنسبة لهذه الفترة إلا أنها تبقى ضعيفة جدا .

وفي الجزائر تشير الإحصائيات لسنة 2001 بأن نسبة المستخدمين في إدارات القطاع السياحي تصل 24% بالنسبة لليد العاملة في القطاع، بينما لا ينبغي أن تتجاوز هذه النسبة 7% وفقا للمعايير المعمول بها دوليا.

يضاف إلى ذلك أن نسبة 50% من المستخدمين يفتقدون إلى المؤهلات، في الوقت الذي يفترض أن لا تتجاوز هذه النسبة 20%⁽¹⁾ , وهذا يدل إلى عدم إعطاء أي أهمية في مجال التكوين السياحي في الجزائر, إذ يبلغ متوسط ما يخصص للتكوين السياحي على مستوى العالم ما يعادل 30% من الإيرادات العالمية السياحية , و هي نسبة تعبر على مدى الاهتمام بموضوع التكوين و التأهيل في مجال النشاط و الخدمات السياحية العالمية.⁽²⁾

(1) د/ صالح فلاح. النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط الاندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي. الملتقى الوطني الأول : الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة . جامعة بعلب ساعد , البليدة. الجزائر . 2002 . ص.8.

(2) شبايكي حفيظ مليكه مرجع سابق . ص 194 .

المبحث الثاني: السياسات التمويلية للقطاع السياحي الجزائري خلال العملية التنموية

إن التعرض للسياسات التمويلية خلال المراحل المختلفة للاقتصاد الجزائري تسمح لنا بالقيام بتشخيص أكثر تفصيلاً لوضعية القطاع السياحي، لكي تتم عملية اقتراح السياسات التمويلية في هذا البحث على أساس رؤيا واضحة لنقاط قوة و ضعف الاستثمار السياحي لما مر به من تجارب تنموية.

المطلب الأول: تنمية السياحة خلال الفترة 1967-1999

منذ انطلاق عملية التنمية في الجزائر منذ المخطط الثلاثي 67-69 سجلت السياحة ضمن الاستثمارات التي ترصدها الدولة للمشاريع التنموية، حيث تم إعداد وثيقة خاصة تنص على أهم مبادئ تنمية قطاع السياحة اقتصاديا و ثقافيا و تدعيم الصناعات التقليدية بهدف رفع الإيرادات من العملة الصعبة حيث سميت هذه الوثيقة بميثاق السياحة لسنة 1966⁽¹⁾. و استمرت عملية التنمية السياحية منذ الخطط التنموية حتى الإصلاحات الاقتصادية في الوقت الحالي، حيث انتهجت سياسيات تمويلية تأثرت بالاتجاه لاقتصادي للجزائر بشكل عام.

1 - المخطط الثلاثي 67-69

نظرا للأوضاع التي كانت سائدة فقد تكفلت الدولة بالتمويل الكلي لهذا القطاع على غرار غيره من القطاعات و كانت هذه العملية تهدف أساسا إلى إرساء الهياكل القاعدية و البنية التحتية للنشاط السياحي، من مجموع الاعتمادات % و المبالغ التي خصصت لهذا الغرض قدرت بـ 282 مليون دج أي نسبة 2.54 الكلية المخصصة لهذا المخطط، و قد صنف هذا القطاع في المرتبة الرابع بعد الصناعة ثم الزراعة ثم الإدارة والتربية.

% و كان المخطط يهدف إلى تهيئة الشروط الضرورية لتنمية السياحية، و قد بلغت نسبة الإنجاز 22.5 من مجموع 13081 سرير⁽²⁾. و ما يلاحظ في هذه المرحلة أنه لم يتم استهلاك كل الاعتماد المالي لضعف التسيير و المراقبة⁽³⁾. % المخصص لهذه المشاريع حيث أستهلك منه ما يعادل 49.25 أقل من نسبة المبالغ المنفقة، كما أن عملية التمويل بما و يتضح من هذا المخطط أن نسبة الإنجاز تتضمنه من رؤوس أموال و طريقة تسييرها كانت ضعيفة، و منه يمكن القول أن عملية التنمية انطلقت بدون القطاع السياحي و هذا ما سيؤثر بشكل تراكمي على مستويات أداء هذا النشاط.

(1) صادق زروق. "ترقية السياحة الجزائرية الوضعية و الآفاق". الجلسات الوطنية الأولى حول آفاق تنمية السياحة و الصناعات التقليدية. نوفمبر 97. الجزائر. ص 34

(2) MEZAACHE Ali. "Essai d'analyse de la structure financière SN Altour, avant la restructuration du secteur touristique de 1980". mémoire MAGISTER. Institut des sciences économiques. ALGER. 1990. 1991. P11

(3) محمدي عز الدين. "التطور السياحي في الجزائر". مذكرة ماجستير. كلية الاقتصاد جامعة الجزائر. 2001-2002. ص: 39-41

2 - المخطط الرباعي الأول 70-73:

استمرت الجزائر في تبني نفس السياسة التنموية و حاولت بالنسبة للقطاع السياحي أن تضع خطة بأكثر تفصيل حيث تم وضع تقديرات لأعداد السياح المتوقع خلال فترة السبعينات فقدر بـ مليون سائح أي ما يقابله إنجاز ما بين 7000 إلى 9000 سرير مع نهاية هذه العشرية و من أجل تحقيق هذا الهدف برمج إنجاز 3500 سرير خلال هذا المخطط.⁽¹⁾

من مجموع مخصصات المخطط , % و لتمويل هذا المشروع تم رصد مبلغ 700 مليون دج , بنسبة 2.5 وقد وزعت هذه المبالغ بالشكل التالي :

الجدول رقم 13: يبين توزيع الغلاف المالي على المشاريع السياحية في الجزائر لفترة 70-73

المشاريع	المبالغ دج
مشاريع باقية من لمخطط الثلاثي	420000000
المشاريع جديدة و دراسة الهياكل القاعدية	44000000
الفنادق	221000000
النقل	15000000
المجموع	700000000

المصدر: محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص: 43

ويلاحظ أنه رغم الزيادة الكبير في حجم الأموال الموجهة للاستثمار السياحي غير أن نسبته بقيت ضعيفة و يوضح الجدول أن جزء كبير من الأموال المخصصة لهذا المخطط فيما يخص .إلى الاستثمارات الكلية السياحة هي مبالغ من ميزانية المخطط السابق و هذا يدل على ضعف التسيير.

أي من مجموع 10195 سرير من المخطط % أما نسبة الإنجاز في هذا المخطط فقد قدرت بـ 34.45 الثلاثي و 8954 سرير من المخطط الرباعي الأول تم إنجاز ما يقارب 6600 سرير.⁽²⁾

إن العجز المسجل في عدد الأسرة هو نفسه العجز المسجل في البنية التحتية المنجزة في القطاع , و يمكن أن يفسر هذا بـ:

✖ انعدام الرقابة الصارمة .

✖ تتبع نفس السياسة التنموية رغم عدم نجاعتها التي تعكسها التدني المستمر في نسبة الانجاز .

✖ كما أن إنجاز هذه الهياكل أسند إلى مقاولات عمومية غير مؤهلة لمثل هذه المشاريع.

✖ تراكم العجز من المخططات السابقة.

من ميزانية % و أما أنواع السياحة التي تم التركيز على تطويرها هي السياحة الساحلية بنسبة 62.28 % .قطاع السياحة , و بعده السياحة الصحراوية بنسبة 18.22.

(1) محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص ص 43-44

(2) MEZAACHE Ali .op. cit. P11

3- المخطط الرباعي الثاني 74-77:

و قدر حجم الاستثمارات السياحية المرصودة لهذه الفترة بـ 1230 مليون دج أي بالزيادة تفوق بالنسبة للمخطط السابق؛ غير أن هذه الزيادة لم تكن استثنائية على القطاع بل كانت بنفس الحجم % 100 بالنسبة لباقي القطاعات و ذلك بسبب ارتفاع تكاليف الاستثمارات أما بالنسبة لنسبة الإنجاز ، بالنسبة للمخصصات الكلية % و قدرت نسبة المخصصات السياحية بـ 1.4 (1) حيث تم إنجاز 860 سرير في سنة 1978 بالميزانية الإضافية المخصصة لهذا القطاع % 35 قدرت بـ لتصبح الطاقة الإيوائية الكلية تقدر بـ 8820 سرير. من مجموع % و قد زاد الاهتمام في هذه الفترة بالسياحة الحضرية التي رصد لها نسبة 29.70 (2) % المخصصات السياحية و بعده السياحة المعدنية التي تحصلت على نسبة 19.27 و أهم ما ميز هذا المخطط هو اهتمامه بترقية السياحة الداخلية. و أهم المركبات السياحية في الجزائرية برمجت في المخطط الرباعي الأول و أنجزت خلال هذا المخطط ، نذكر منها فندق جرجرة ، فندق الشالية في باتنة ، فندق مازفران في زيرالدة ، مركب سيدي فرج ، نادي الصنوبر و فندق تمرانت (3).

4- المخطط الخماسي الأول 80-84:

لم ، إن مبدأ تبني سياسة سياحية تجعل القطاع يلعب دور بارز في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية غير أن بلوغ هذا الهدف لم يتحقق حسب ما خطط له. يتغير منذ المخطط الثلاثي و قد تزامن هذا المخطط مع تغير النظرة للعطل المدفوعة الأجر على المستوى الدولي منذ بداية السبعينات و كذلك على المستوى المحلي ، حيث أصبح العامل يرى في العطل الفترة الذي يجب أن يستغلها للترفيه عن نفسه ويجدد طاقت ، وهذا ما أدى إلى طلب داخلي متزايد ، كما ارتفع الطلب على الحمامات المعدنية التي أصبح لها دور كبير في مجال الصحة و العلاج. إنهاء البرنامج المتبقي و خصص لذلك 1.6 و نظرا لتراكم المشاريع غير المنجزة فقد ركزت الدولة على مليار دج ؛ أما الميزانية التي رصدت للقطاع من خلال المخطط فقد بـ 3400 مليون دج أي ما يقارب من ميزانية الاستثمارات الكلية. و الملاحظة البسيطة تبين أن حصة السياحة قد تدهورت إلى أدنى % 0.83 (4) نسبة منذ الشروع في ترقية القطاع

(1) MEZAACHE Ali .op. cit. P11

(2) محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص ص 45-46

(3) MEZAACHE Ali .op. cit. P103

(4) محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص ص 47-52

إلا نسبة الإنجاز قدرت بـ , ورغم أن المبالغ المرصودة تعكس رغبة سياسية نسبية في تنشيط القطاع من مجموع ما خطط له , و هي نسبة ضعيفة تدل على الفرق الكبير بين البرمجة و الإنجاز %28.96 الفعلي , و قد فسر هذا العجز بـ:

✘ ارتفاع تكاليف بناء المتر المربع من 867 دج سنة 1969 إلى 3913 دج سنة 1980 أي تضاعفت التكلفة بأربع مرات و هذا ما لا يتفق مع الغطاء المالي المرصود للقطاع في كل مخطط. ✘ عدم وجود كفاءات لمراقبة إنجاز و تسيير هذه المشاريع. و أهم ما يمكن تسجيله في هذا المخطط التجربة الجديدة في طريقة التمويل , حيث أن في المخططات في تمويل المشاريع التنموية, و لكن مع صدور القانون رقم 28-28% السابقة ساهمت الدولة بأكثر من 90 12 المؤرخ في 21 أوت 82 و المتعلق بالاستثمار, المدعم لفتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص الوطني و الذي ركز على القطاع السياحي ك مجال أساسي للاستثمار و ذلك في المادة الحادية عشر من نفس القانون , حيث وافقت الهيئة المكلفة بالاستثمار على 337 مشروع استثماري لصالح الخواص ابتداءا من سنة 1983 على 1985. (1)

5- المخطط الخماسي الثاني 1984-1989 :

جاء هذا المخطط كامتداد للاستراتيجية تنمية السياحة في المخطط السابق حيث ورد في هذا المخطط مجموعة من الأهداف تتلخص في ترقية السياحة الداخلية من حيث بناء المخيمات و تطوير سياحة الحمامات المعدنية . و ما يلفت الانتباه هو البند الذي ينص على لا مركزية الاستثمار و تنويع المتعاملين في عمليات الاستثمار مثل الجماعات المحلية و القطاع الخاص و المؤسسات العمومية . ومن أجل ذلك خصص المخطط الخماسي الثاني لقطاع السياحة ما يعادل 3500 مليون دج أي نسبة من مجموع الاستثمارات المقدرة بـ 550 مليار دج , و مباشرة يظهر التدني المستمر في الأموال %0.63 الموجهة لهذا القطاع . و هذا يدل على أن الاستثمارات السياحية لم تحض بالمكانة و الاهتمام اللازمين لتطوير هذا القطاع. غير حيث بين سنة 1986 و سنة 1988 تم إنجاز , أن إنجازات هذه الفترة تعتبر مقبولة مقارنة بالفترات السابقة 3560 سرير جديد عبر التراب الوطني. (2)

(1) محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص55

(2) المرجع السابق. ص56

(3) شبايكي حفيظ مليكه. مرجع سابق . ص191

و تعتبر سنة 1989 سنة مرجعية للتدفق السياحي حيث وصل عدد السياح الأجانب إلى 1.5 مليون سائح موزعين كما يلي: 425000 سائح من المغرب العربي و 228000 سائح أوربي و 546000 جزائريين (3) غير مقيمين

نلاحظ في هذه المرحلة أن عملية ترقية القطاع السياحي لم تبلغ الأهداف المطلوبة رغم أن الإنجازات التي تمت من فترة 67-89 تقدر بـ 48302 سرير و قد تم التركيز على السياحة الساحلية و بعدها الصحراوية , غير أن النتائج كانت بعيدة و بشكل كبير عن النتائج المطلوبة و هذا يعود لضعف الميزانية من جهة و عدم الكفاءة في تسيير رؤوس الأموال من جهة أخرى. (1)

6- تطور القطاع السياحي في فترة 1991-1999 :

إن الظروف الاقتصادية الطارئة التي مرت بها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول لأكثر من من عائداتها بالعملة الصعبة مما دفع بالجزائر %النصف مما سبب للاقتصاد الجزائري خسارة قدرها 40 إلى تمويل اقتصادها عن طريق القروض الأمر الذي ضاعف من حجم المديونية الخارجية , و أمام الحاجة لمصدر تمويل خارج قطاع المحروقات اتجهت الجزائر إلى تثمين بعض القطاعات الأخرى منها القطاع السياحية فعملت على تسطير سياسة جديدة للنهوض بهذا القطاع.

سياسة تنمية الاستثمارات:

قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف أساس إلى الانتقال من التسيير المركزي للاقتصاد إلى تسيير قائم على اقتصاد السوق , و انطلق برنامج الاستثمار لسنة 1988 في إطار القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12-07-1988 , من أجل تدارك النقائص المسجلة في قانون الاستثمار 88-2 حيث أن هذا القانون حدد النطاق أمام المستثمرين الخواص .

و قد لوحظ أنه بعد صدور القانون و اعتماده، انتعش الاستثمار في القطاع السياحي حيث وصل عدد الأسرة المنجزة من طرف القطاع الخاص إلى 22460 سرير ضمن 518 مشروع . (2)

و قد تم تشجيع الاستثمارات بقانون الاستثمار لسنة 1990 المتعلق بالنقد و القرض حيث جاء في القانون " يرخص للأجانب و الجزائريين غير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أي نشاط اقتصادي غير محتكر من قبل الدولة . " , و يعتبر هذا القانون مشجعا للاستثمار و الشراكة كما سمح

(1) صادق زروق. مرجع سابق. ص ص 35-36

(2) محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص 64

(3) عليوش قربوع كمال. قانون الاستثمارات في الجزائر . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. 1999. ص 16

بإحداث بنوك أجنبية في الجزائر و بالتالي تفتحها أمام رؤوس الأموال الأجنبية في إطار الاستثمار و الشراكة⁽³⁾.

و في ظل هذا القانون أمكن لوزارة السياحة من اقتراح برنامج استثماري تحت اسم " الجنوب الكبير " , و قد جاء هذا البرنامج في إطار إعطاء دفع للتنمية المحلية في الجنوب الجزائري بإنشاء صندوق تنمية الجنوب , الذي أسند إليه كمهام تمويل المشروعات التنموية في مناطق الجنوب التي قسمت لقسمين ,

طوق الجنوب الكبير الذي يستفيد من إعانات تمويلية بنسب مرتفعة نسبيا من الإعفاءات و يظم ولايات أدرار, إليزي , تمنراست و تندوف, أما الطوق الثاني فيظم كل من ولايات بشار, بسكرة , البيض, الأغواط, النعامة, غرداية و ولاية ورقلة.

و مع استمرار الإصلاحات جاء قانون 5 أكتوبر 1993 الخاص بترقية الاستثمار و الذي يعتبر أهم قانون صدر محفز لجلب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي .

و يخص كل , حيث أن هذا النص التشريعي يستجيب لمتطلبات المستثمرين الخواص في بعده الحر النشاطات الاقتصادية سواء في قطاع الإنتاج و الخدمات ما عدا القطاعات التي تبقى حكرا على القطاع العمومي.

و يمنح هذا النص القانوني مجموعة من الامتيازات للمستثمرين تتمثل في :

✦ حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و الفوائد المترتبة عليها .

✦ منح تحفيزات جبائية و جمركية هامة .

✦ التساوي بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب .

✦ تغطية الاستثمارات عن طريق المعاهدات الدولية الثنائية الأطراف المتعلقة بتشجيع الاستثمارات و

ضمانها الذي وقعت عليها الجزائر⁽¹⁾.

و الجدول التالي يوضح الامتيازات التي من المفروض أن تمنح للاستثمارات الخاصة التالية :

- الإنجازات الجديدة .

- توسيع الطاقات .

- إعادة هيكلة المؤسسات .

- عمليات التجديد .

(1) محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص71

الجدول رقم 14 : يبين الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الخاصة .

الجنوب الكبير	الطوق الثاني للجنوب	المناطق الخاصة (مناطق التوسع السياحي)	النظام العام	النظام الامتيازات
3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	3 سنوات	مساعدات على الإنجاز
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	حقوق التحويل
0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	حقوق التسجيل لعقود التأسيس و وضع رؤوس أموالها
10 سنوات	7 سنوات	5 إلى 10 سنوات	5 إلى 10 سنوات	إعفاء الرسم العقاري
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	الرسم على القيمة المضافة
3%	3%	3%	3%	الحقوق الجمركية
تكفل كلي أو جزئي	50%	تكفل جزئي أو كلي	لا شيء	الأشغال القاعدية
تخفيضات كبيرة	تخفيض 50%	تخفيضات كبيرة	بقيمة حقيقية	التنازل عن الأراضي
25%	25%	لا شيء	لا شيء	تخفيض نسبة الفوائد

الـ

Hachimi MADDOUCHE . op. cit.P133مصدر:

إن الجدول السابق يبين مجموعة من الإجراءات التي استعدت الدولة لتقديمها للمستثمرين الخواص و هذه الإعانات تعتبر طرق تمويلية بصيغة مشتركة بين القطاع العام و القطاع الخاص في إنجاز المشاريع الاستثمارية حيث حاولت الدولة أن تمنح إعانات لتمويل هذه المشاريع و قد مست هذه الإعانات جميع المصاريف الخاصة بإنجاز المشروع من عقار و رسوم جمركية و كذلك تخفيض الفوائد على القروض بهدف تشجيع الاستثمار الخاص، غير أن الإعانات في أغلبها على المدى المتوسط لا تتناسب مع الأجل الطويلة التي يتميز بها الاستثمار السياحي كما أن الاستفادة من هذه الصيغ يتطلب دراسات مفصلة من الحكومة مما يبطل فعاليتها وهذا ما حدث فعليا في أغلب الحالات . و قد برمج في هذه الفترة المشاريع التالية:

الجدول رقم 15: الاستثمارات السياحية المبرمجة في سنة 1991 القطاع الخاص و العام (المبالغ بـ مليون فرنك فرنسي)

	نهاية السنة العاشرة				نهاية السنة الخامسة				نهاية السنة الثانية				1/1 قاعات الإيواء و (العرض) الفنادق (تجديد + عرض) الجنوب الصحراء الجبال المناخية الشواطئ الحضرية المأوى معسكرات تجهيزات أخرى المجموع الجزئي للعرض 2/ البنية التحتية الجوية (المطارات) البحرية الإعانات معالم سياحية حديثة المجموع الجزئي
	الخاص		العمومي		الخاص		العمومي		الخاص		العمومي		
	الأسرة	تكلفة	الأسرة	تكلفة	الأسرة	تكلفة	الأسرة	تكلفة	الأسرة	تكلفة	الأسرة	تكلفة	
الفصل الثالث: وضعية الاستثمار السياحي في الجزائر													
				67	1340	28	1220	52	1050	40	1590		
				67	700	26	860	35	70	29	970		
						15	750			15	750		
		12	600	90	900	20	1000			36	1800		
				13	375	13	375	13	375	13	375		
						04	1000			04	1000		
		30				33		239		03			
	120			24									
		42	600	445	3315	139	5205	340	2125	140	6485		
								3		78			
								09		09			
								03		05			
					94			04		06			
								53		98			

المصدر:
محمدي
عز
الدين مر
جع
سابق.
ص 68

و نلاحظ أن هذا البرنامج يعتبر مرحلة جديدة للاستثمار عامة و لقطاع السياحة بشكل خاص حيث تم دمج القطاع الخاص بشكل أساسي و منحت له حصته من التدخل في ترقية النشاط , غير أن نتائج عمل و تنفيذ هذا المخطط لم ترد و هذا راجع للأوضاع الاستثنائية التي مرت بها البلاد أثناء فترة التسعينات التي حالت دون قيام الاستثمارات بل بالعكس , فقد سجلت خسائر كبيرة في جميع القطاعات بما فيها الهياكل السياحية خاصة منها التي تقع في مناطق غير حضرية .

المطلب الثاني: طرق تمويل القطاع السياحي:

حيث سنحاول تتبع التجارب التمويلية التي عرفها القطاع السياحة و هذا للتمكن من القيام باقتراحات عملية في مراحل أخرى من البحث .

1- سياسة تمويل المخططات

إن السياسات التمويلية التي اتبعت منذ المخطط الثلاثي حتى بداية التسعينات تنطلق أساس من التوجه العام للجزائر في تلك الفترة , حيث في ظل الاتجاه الاشتراكي كانت الدولة تتكفل بكل ما الاقتصادي يخص النشاط الاقتصادي فتقوم بتمويل كل القطاعات بإعداد ميزانيات سنوية تنفق على الكل قطاع , و قد كانت عملية التمويل تتم كما يلي يتقدم المشروع إلى البنك المختص في قطاعه بطلب تمويل ثم يقوم هذا البنك بعرض الطلب على الخزينة العمومية و في حالة موافقة الخزينة تصدر أمر للبنك المركزي بإصدار المبلغ للبنك لصالح المشروع المعني⁽¹⁾ , و بالتالي كانت الخزينة العمومية مصدر القرار التمويلي مم أفقد العملية فعاليتها .

2- طرق التمويل الجديدة

لقد جاءت مجموع القوانين و التشريعات لتنمية الاستثمارات و البحث على طرق جديدة للدفع بالقطاعات نحو مستويات أحسن من الأداء بهدف خلق نشاطات اقتصادية حقيقية تساهم بشكل فعال في تحقيق الإيرادات بالعملة الصعبة بجانب قطاع المحروقات .

و ترد هذه الطرق التمويلية ضمن التوجه الحر للسوق الجزائرية حيث كان على الاقتصاد الوطني أن يخفف عليه العبء الكلي لعملية التنمية و البحث على متعاملين جدد للتدخل بشكل متبادل في عملية تنمية النشاطات الاقتصادية خاصة منها التي تخلق قيمة حقيقية .

(1) الطاهر لطرش . مرجع سابق . ص184.

1-2 الشركات القابضة: (2)

اقترحت تجربة الشركات القابضة في القطاع السياحي الجزائري في سنة 1995, و قامت الجزائر بهذه من الطاقة الإيوائية للقطاع بجميع أنواع الهياكل السياحية .%التجربة بإنجاز 17 مؤسسة تغطي 50 و كان إنجاز مثل هذه التجمعات خطوة سابقة لعملية الخوصصة حيث تولت هذه المؤسسات التي تسمى بـ: (المهام التالية: EGT:مؤسسات التسيير السياحي)

- كون عملية الخوصصة لا تكون دائما في شكل بيع و إنما يمكن أن تأخذ شكل عقود تسيير أو عقود إيجار و بالتالي من الضروري وجود شركات تتعاقد باسم القطاع في ظل هذه العمليات .
- ضرورة استمرار تنشيط الحظيرة السياحية كون أن عملية الخوصصة تتطلب فترات طويلة من المفاوضات .

- تجديد جزء مهم من الحظيرة الفندقية للقطاع من أجل عملية الخوصصة .

كل هذه الأسباب جعلت عملية خلق شركات قابضة داخل القطاع السياحي مرحلة لا بد من المرور عليها قبل خوصصة القطاع و حتى بعد ذلك .

و أهم ما يميز هذه المؤسسات بالنسبة للقطاع السياحي هي كونها شركات قابضة ما بين القطاعات التي في علاقة مع النشاط السياحي مثل قطاع النقل , القطاع المصرفي , قطاع الإعلام و قطاع التأمين و كذلك بمشاركة مكاتب الدراسات التقنية التي تنشط في المجال السياحي الوطني .

2-2 اقتراحات الشراكة:

و تتمثل في الشراكة بين المستثمرين الأجانب و المحليين سواء الخواص أو العموميين , و اشتملت على مشاريع التوسع وإعادة التشغيل و تسيير الهياكل الموجودة , و بلغ عددها الإجمالي في سنة 1996 بـ 27 مشروع في القطاع السياحي (1) , مقسمة إلى :

✖ 7 وحدات شاطئية .

✖ 3 فنادق صحراوية .

✖ 9 فنادق حضرية .

✖ 6 حمامات معدنية .

(2) تحققت في إطار الشراكة المشاريع التالية:

(التي أبرمت عقد تسيير مع شركة جزائرية أصبحت بموجبها SOFITEL شركة سوفيتال) تسيير فندق بالجزائر (فندق السوفيتال).

(2) Hachimi MADDOUCHE . le tourisme en Algérie ,jeu et enjeux .Algérie :HOUMA,pp113-114.

(1) محمدي عز الدين. مرجع سابق. ص 72

(2) المرجع السابق. ص 73

التي تسيير فندق تم إنجازه في إطار شراكة بين شركة عمومية و (HILTON * شركة هلتون) التي أصبحت فيما بعد المالك الوحيد للمشروع مما جنب الجزائر (DAEWOO الشركة الكورية عجز قدر بـ 1000 مليار سنتيم و تخفيض الديون بـ 70 مليون دولار خلال سنة 1996 .

* كما تم دراسة مشروع إنجاز مشروع مركز تجاري عالمي و قرية سياحية في العاصمة من كما تجري مفاوضات مع شركاء في دولة الإمارات , طرف مجموعة قطرية في الوقت الحالي العربية و قد قامت مجموعة من رجال الأعمال السعوديين لمجموعة سيدار بزيارة منطقة عنابة (3) .

* كما تنشط شركتان مختلطان: جزائرية إسبانية و جزائرية إيطالية في التسيير والدراسات السياحية.

2-2 اقتراحات الخصوصية :

لقد وضعت وزارة السياحة منذ بداية التسعينات خطة لعملية خصوصية الهياكل العمومية و على أساسه ترد أشكال الخصوصية في ما يلي:

حيث يحق للمستأجر أن يسير بحرية و في المقابل يدفع مبلغ دوري مهما كانت : * عقد الإيجار نتيجة النشاط.

. و يتلقى على أساسه المسير أجر مهما كانت نتيجة المؤسسة: * عقد التسيير

. * بيع الأصول للمسيرين أو المستخدمين

. * الاكتتاب في رأس المال بشكل كلي أو جزئي

. * بيع الوحدات و الفنادق للمستثمرين المحليين أو الأجانب

و قد خاضت الهياكل السياحية الوطنية تجربة الخصوصية كما يلي :

(CVA) و نادي الأسفار الجزائري (CTA) * في شكل اكتتاب جزئي للنادي السياحي الجزائري (

من رأس المال المقدر بـ 5 ملايين دج. % حيث يملك العمال نسبة 20

* أما عملية بيع الوحدات فلا تزال في خطواتها الأولى حيث أن الهياكل السياحية العمومية تتطلب

عملية تجديد و إصلاح قبل عرضها للخصوصية المحلية أو الدولية .

و هناك مجموعة من الفنادق المعروضة للخصوصية لم يحض أي واحد منها باهتمام المستثمرين

باستثناء فندق قدر بـ 22 مليار سنتيم إضافة إلى 500 مليون سنتيم كإيجار سنوي لأرض المشروع (1) و

هذا يعطي فكرة على حجم الغلاف المالي الذي تتطلبه الهياكل السياحية و مما حال دون سرعة

خصوصيتها , و تجد الدولة نفسها مجبرة على البحث على صيغ تسهل بيع هذه المؤسسات .

(3) journal" EL WATAN".N°4305 .le 18/01/2005.p 06

(1) محمدي عز الدين.مرجع سابق. ص74

(2) المرجع السابق. ص74

2-3 - الاستثمار المباشر: و يقصد به الاستثمار الأجنبي أو المحلي الخاص , حيث منذ

صدور قانون الاستثمار لسنة 1993 أبدى رأس المال الأجنبي و المحلي اهتمام للاستثمار في الجزائر فارتفع عدد المشاريع بصفة عامة من 694 مشروع سجل في سنة 93-94 إلى 9144 مشروع سجل في سنة 98 و بلغ مجموع المشاريع خلال فترة 93-99 ما يعادل 23054 مشروع أما بالنسبة لقطاع السياحة فإن نسبة حصته من مجموع مبلغ استثمار قدر بـ 2208 مليار دج. أي 1010 مشروع من 23054 مشروع خلال فترة 93-99 برأس مال قدر بـ %المشاريع 4.38 181760 مليون دج من مجموع 2208452 مليون دج. (2)

تعتبر هذه النسبة ضئيلة مما يبين تخوف المستثمرين من القطاع السياحي و هذا رغم أن المنظومة القانونية تتحسن تدريجيا , غير أن رواج المنتج السياحي يرتبط كثيرا بالأوضاع الأمنية و السياسية للبلاد التي كانت سائدة .

و قد سجل في تلك الفترة مفاوضات مع مجموعة أبو نواس الكويتية التي تقدمت للاستثمار في نفس المجال في نهاية الثمانينيات و لكن توجهت نحو تونس و الآن تجري المفاوضات حول شراء بعض الفنادق بالعاصمة و الاستثمار الجنوب و تسيير فندق مطار الجزائر بعد انتهاء الأشغال فيه . و حتى بداية الألفية الجديدة فقد بلغ حجم الغطاء المالي اللازم لتجديد جميع الفنادق ما يقارب 4 آلاف مليار دج حيث فنادق الوسط تتطلب ما يقارب مليار دج و فندق الجزائر يتطلب 100 مليون دج و فندق السفير يتطلب 28 مليون دج .

المطلب الثالث: تقييم الطرق التمويلية لفترة 67-99:

إن عملية التقييم هذه , تهدف إلى الوقوف عند نقائص الطرق المتبعة في ترقية قطاع السياحة خاصة من الناحية التمويلية من حيث مصادر رؤوس الأموال و كذا قنوات تصريف هذه الأموال، فتعتبر هذه العملية جوهرية عند الدفع بأي نشاط اقتصادي, و في ما يلي أهم ما يمكن ملاحظته:

1- تمويل دراسات التهيئة و التجهيز في مناطق التوسع السياحي :

يواجه الاستثمار السياحي الجزائري مشكلة جوهرية ألا و هي عملية تمويل دراسات التهيئة السياحية و كذلك الأشغال اللازمة لتحضير البنية التحتية للعقار السياحي للمرور فيما بعد لعملية تنشيط و تمويل الاستثمارات في حد ذاتها .

فالسُّلطات العمومية لا تلي الاهتمام اللازم لعمليات التهيئة و التجهيز المناطق السياحية و يجسد هذا في عدم وجود أي أراضي أو عقارات تم تهيئتها للاستثمار السياحي و هذا رغم تحديد مناطق التوسع السياحي التي كانت آخر خطوة قامت بها الدولة في مجال الأراضي السياحية كما أن برمجة الهياكل السياحية غير واردة تماما في مخططات التهيئة العمرانية و مخططات شغل الأراضي⁽¹⁾.

و مقارنة مع دول أخرى مثل مصر مثلا فإن الدولة تتكفل كلية بعملية تمويل أشغال التهيئة و التجهيز للأراضي الموجهة للاستثمار السياحي لتحضيرها لتكون تحت تصرف المستثمرين و بأسعار تنافسية.

إن غياب سياسة تهيئة سياحية في الجزائر تفسر التوقف العشوائي للمشاريع السياحية المنجزة من طرف الخواص ففي أغلب الأحيان تقع خارج مناطق التوسع السياحي و هذا تقاديا للتكاليف

الضخمة التي تنجر على إنجاز مشاريع في مناطق تنعدم فيها البنية التحتية لمثل هذا النشاط المتطلب من حيث الخدمات الأساسية و الكمالية كما سبق شرحه في فصل سابق . و في نفس السياق يسجل أغلبية المشاريع من أصل 385 مشروع في طور الإنجاز بطاقة 30000 سرير، يتموقع خارج مناطق التوسع السياحي .

كما يوجد 290 طلب لإنجاز مشاريع سياحية من طرف الخواص المحليين تم تجميدها لعدم جاهزية أرضية الموقع من حيث التهيئة و التجهيز .

و هذه الوضعية تقصي و بشكل كبير الاستثمار الأجنبي من التقدم بطلبات الاستثمار في القطاع السياحي.⁽¹⁾

2- تمويل المشاريع السياحية و الفندقية :

تتميز المشاريع السياحية من ناحية الاستثمار بما يلي:⁽²⁾

✘ تتطلب عملية إنجاز هياكل سياحية أو فنادق أو مركبات للسياحة المعدنية و غيرها دراسة متكاملة و هذا لدمجه مع بيئته الطبيعية من الناحية العمرانية و الجمالية كون أنه عنصر جذب سياحي يتنافس على المستوى الدولي.

✘ كما أن المشاريع السياحية تتميز بفترة إنجاز طويلة تصل إلى 5 خمس سنوات في الجزائر بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة بفترة تحقيق الأرباح للمشاريع السياحية على المستوى الدولي و كذلك المحلي تعتبر طويلة نوعا ما أي بمتوسط 3 سنوات. و منه فإن عملية تحقيق الأرباح

⁽¹⁾ ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p p 22-23

للمشاريع السياحية تسجل بعد 8 سنوات منذ بدائية إنجاز المشروع، فخلال هذه الفترة تكون رؤوس الأموال مجمدة في شكل مباني و معدات . و كل هذه الخصائص لا تؤخذ بعين الاعتبار عند منح القروض للمستثمرين في القطاع السياحي حيث تتميز القروض الممنوحة للمتعاملين في الاستثمار (3): السياحي بالصعوبات التالية

- تمنح القروض قصيرة الأجل و هذا ما لا يتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي و هذا ما يشكل عائق للمستثمرين عند البدء في تسديد أقساط القرض قبل إتمام حتى عملية الإنجاز. كما أن البنوك لا تجري أي عملية تفرقة بين النشاطات التي تقوم بتمويلها سواء كانت نشاطات تجارية أو نشاطات إنتاجية ذات فترات استرداد رأس المال مختلفة بشكل كبير.

- كما أن المشاريع السياحية في حد ذاتها المتمثلة في الفنادق، المطاعم، المقاهي السياحية، المخيمات و الوكالات السياحية يتم التعامل معها بشكل خطي رغم اختلاف حجم الغلاف
- المالي الذي يتطلبه كل مشروع فلا يوجد أي تصنيف للمشاريع من حيث حجم رأس المال اللازم للإنجاز.

(1): بالإضافة إلى ما سبق هناك جملة من العوائق التي حالت دون تقدم الاستثمار السياحي

✗ المحيط الطبيعي الذي يتدهور يوم بعد يوم حيث هناك العديد من المناطق الطبيعية التي تعرضت للتلوث و نخص بالذكر الشواطئ التي تعتبر من العناصر السياحية التي تعاني من أضرار التلوث حيث أصبحت مصب لمياه التصريف في أغلب المدن الساحلية و هذا ما يعكس غياب أي وعي بقيمة هذه الثروة لدى السلطات العمومية .

✗ زوال العديد من المعالم الأثرية نظرا لعدم المحافظة عليها أو اجتياحها ممن طرف التوسع السكني غير المدروس أساسا.

✗ غياب المراقبة على نشاطات المطاعم و تدهور مستوى الخدمات المقدمة و خاصة من الناحية الصحية .

✗ غياب الوعي لدى المواطنين لأهمية السياحة و طريقة التعامل مع ظاهرة السياحة سواء كمستهلك أو كمستقبل أي عنصر من عناصر الجذب السياحي.

(1) ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p 24

(2) Ibid. p 24

(3) Ibid. p 25

(1) Hachimi MADOUCHE. op. cit. p 58-60

✘ عدم تناسب النصوص القانونية مع المساعدات التي يتطلبها الاستثمار الخاص و كذا غياب التسهيلات التي يتطلبها القطاع السياحي.

✘ افتقار الإدارة للمهارة لتطوير و دعم المنتج السياحي و صناعته .

✘ ضعف التكوين في هذا المجال و عدم مواكبة التخصصات الموجودة للخدمات السياحية المستحدثة على المستوى الدولي, في كيفية الإنتاج و تقنية و مهارة التقديم التي تعتبر العملية التنموية للمنتج السياحي .

✘ عدم نجاح عملية الخوصصة نظرا لارتفاع تكاليف الهياكل السياحية التي أنشأتها الدولة في مراحل سابقة و بالتالي من الأحسن أن يكون التوجه المستقبلي نحو هياكل الاستقبال صغيرة الحجم و لما لا ذات طابع تقليدي مما يساعد على عملية التسيير من حيث التقنية و من حيث تحقيق عنصر التميز من الناحية التنافسية .

✘ تدهور العملية الأمنية خلال عشرية التسعينات مما حال دون تطور القطاع السياحي ككل سواء من حيث العرض أو الطلب , حيث أن ظاهرة السياحة تنطلق من مبدأ الاستجمام الذي يتواجد بتواجد الاستقرار الأمني , بالإضافة إلى تدهور العديد من الهياكل السياحية لنفس الأسباب الأمنية.

المبحث الثالث: آفاق تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر:

إن الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري كانت تتميز بعدم الاستقرار منذ نهاية الثمانينيات , فانخفاض أسعار البترول بأكثر من النصف سبب للجزائر خسارة قدرها 40% من عائداتها بالعملة الصعبة في سنة 1986 , مما دفع الجزائر إلى تمويل الاقتصاد عن طريق الاقتراض, الشيء الذي ضاعف من حجم المديونية الخارجية, وأمام الحاجة الماسة لمصادر التمويل خارج قطاع المحروقات اضطرت إلى التوجه إلى تامين قطاعات أخرى .

رغم أنه كانت هناك سياسة لتنمية القطاع السياحي منذ الاستقلال غير أنها لم تبلغ الأهداف المسطرة, و يأتي مخطط عمل ترقية السياحة من 2001 إلى 2010 في فترة تتميز بمعطيات اقتصادية و أمنية أفضل و بالتالي فمن المفروض أن يشكل هذا المخطط المنطلق الفعلي لتطوير قطاع السياحة.

المطلب الأول: المحفزات الحالية للاستثمار السياحي في الجزائر:

إن عملية تشخيص الوضعية السياحية في الجزائر حتى وقتنا الحالي تدل أن الدولة قد حاولت تبني سياسة تقوم من خلالها بتطوير القطاع السياحي ليساهم بصورة فعلية في تنمية الاقتصاد . و هذا التوجه نحو الاقتصاد السياحي يبرره بالتأكيد وجود جملة من العوامل التي تطرح كخلاصة لما سبق من مسح حول وضعية القطاع السياحي في الجزائر , و تأتي هذه العوامل كمحفز للتوجه نحو الاستثمار السياحي سواء من طرف القطاع العام أو الخاص المحلي أو الأجنبي و نذكر من هذه المحفزات:

- ✘ وجود تنوع مكاني هائل غير مستغل , يشكل فرصة استثمارية.
- ✘ تنوع مناخي متكامل بين مختلف المناطق السياحية تسمح بنشاط سياحي على مدار السنة.
- ✘ ثراء طبيعي و إرث ثقافي متميز .
- ✘ القرب من الأسواق الموردة للسواح و أهمها أوروبا .
- ✘ هياكل قاعدية للنقل البري و الجوي قابلة للتطوير لمواكبة آفاق تطوير القطاع السياحي في حد ذاته.
- ✘ وجود طلب سياحي معتبر داخلي على المنتج السياحي المحلي .
- ✘ كون الجزائر غير معروفة نسبيا على الصعيد العالمي يجعلها تشكل وجهة سياحية جديدة في ظل سياسة تنموية فعالة للقطاع.

✘ إمكانية ممارسة النشاط السياحي في الجزائر و هذا في جميع أنواع السياحة نذكر منها :

- السياحة العبورية , سياحة الأعمال , السياحة الساحلية , السياحة الجبلية , السياحة الأثرية , السياحة الرياضية , السياحة المعدنية .

✦ وجود إطار قانوني يحاول التكيف مع التوجه الاستثماري .
✦ وجود إرادة من الحكومة تهدف إلى تفعيل دور القطاع السياحي داخل الاقتصاد .
توضع هذه العناصر ضمن عناصر الجذب السياحي و لكن أساسا عناصر جذب الاستثمار السياحي في هذه المرحلة .

المطلب الثاني: مخطط عمل تنمية الصناعة السياحة في الجزائر 2001-2010:

تتجه الجزائر في هذه الفترة إلى تبني مقاربة تتمثل في الاعتماد على قطاعات جديدة في دفع عملية التنمية بحيث يكون لهذه القطاعات ميزة نسبية داخل الاقتصاد الوطني لتضمن بواسطتها حلقة متكاملة من التنمية المستدامة .

و إثر هذه السياسة أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع السياحي حيث تم إعداد مخطط عمل يوضح فيه الخطوط الرئيسية لإستراتيجية تطوير السياحة خلال 2001-2010 و هذا بتكاتف جهود الهياكل التي في علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع عملية تنمية و ترقية و هيكله النشاطات السياحية من أجل تنمية مستدامة لهذا القطاع و مساهمة فعليه له داخل الاقتصاد الوطني .

1- أهداف مخطط تنمية و ترقية السياحة :

إن عملية تطوير القطاع السياحي مرتبطة بالطاقات المسخرة و الموجهة لتدعيم هذا القطاع , و كذلك بالأهداف المراد بلوغها سواء كانت كمية أو نوعية .

1-1 الأهداف النوعية :⁽¹⁾

و تتمثل هذه الأهداف في ما يلي :

- ✦ تثمين الإرث الطبيعي و الثقافي و الحضاري .
- ✦ تحسين و زيادة حجم الأموال الموجهة للقطاع سواء في شكل دعم أو قروض .
- ✦ إعادة بناء الصورة السياسية للجزائر و خاصة من الناحية الأمنية على المستوى الدولي و ذلك بدمج المنتج السياحي المحلي في الأسواق العالمية .
- ✦ العمل على تلبية الطلب المتنامي للسائح المحلي .
- ✦ تحسين الكفاءات الاقتصادية و التجارية و المالية لقطاع السياحي .
- ✦ مساهمة القطاع السياحي في امتصاص البطالة و ترقية الموارد البشرية .
- ✦ مساهمة القطاع في تحقيق التوازن الجهوي الاقتصادي .
- ✦ تحسين البيئة السياحية و المحافظة عليها في آن واحد عن طريق التنمية المستدامة .

(1) Ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p 31

2-1 الأهداف الكمية :

إن الأهداف النوعية ما هي إلا وصف كمي لنوعية الأهداف المراد بلوغها و تتمثل الأهداف الكمية في الشكل الملموس للمنتج السياحي التي تهدف إليه عملية التنمية و التي تتمثل في:
+ زيادة القدرة الإيوائية:⁽¹⁾ و بلوغ هذا الهدف يتم على مرحلتين كما ورد في المخطط الوزاري:

المرحلة الأولى: و تمتد هذه المرحلة من 2001 إلى 2005 و تعطى الأولوية في بداية عملية التنمية و خلال هذه المرحلة إلى خلق بيئة تجذب الاستثمار نحو القطاع السياحي من خلال محاولة التحكم في تجهيز و تهيئة المناطق الموجهة للاستثمار. و بالأخذ بعين الاعتبار صعوبات بلوغ هذا الهدف في هذه المرحلة فإن زيادة القدرة الإيوائية ستكون بمعدل 4000 سرير سنويا أي ما يعادل 20000 سرير في سنة 2005 .

المرحلة الثانية: و التي تمتد من 2006 على 2010 حيث سيتم خلالها إنجاز 6000 سرير سنويا أي بحجم 30000 سرير في أفق 2010 و هذا بافتراض تجاوز صعوبات المرحلة الأولى. و بتجميع القدرة الإيوائية للمرحلتين و كذا للمرحلة السابقة من الاقتصاد المخطط فإن حجم العرض السياحي سوف يبلغ بالتقريب 118000 سرير .
و بمقارنة معدل الإنجاز المقدر لهذه العشرية بـ 5000 سرير سنويا فهو يقل بـ 50% عن معدل الإنجاز في تونس والمغرب .

+ زيادة حجم الاستثمارات السياحية⁽²⁾: إن بلوغ الطاقة الإيوائية المقدر سابقا تتطلب حجم استثماري خاص بغطاء مالي يقدر بـ 75 مليار دج أي بتكلفة 1.5 مليون دج للسرير, و هذا خارج تكلفة أرضية المشروع .
و تشكل تكلفة الدراسات و أعمال التجهيز نسبة 20% من تكلفة الاستثمار أي بغطاء مالي يقدر بـ 15 مليار دج يتم إنفاقه بالإضافة إلى ما سبق خلال العشرية المقبلة .
و تساهم عملية إقامة المشروعات في ترقية المناطق النائية كما ستساهم أيضا في خلق نشاطات أخرى مكملة للنشاط السياحي .

و في إطار جذب الاستثمار الأجنبي فإن عملية تجهيز و تهيئة الأراضي المخصصة للاستثمار السياحي تكون بالتكفل المالي التام للدولة .

(1) ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p p 32-33

(2) Ibid. p 34

٤ زيادة التدفق السياحي : تم تسجيل خلال سنة 1990 تدفق سياحي قدر بـ 1137000 سائح تضمن 685000 أجنبي , وتعتبر هذه النتائج أرقام مرجعية بالنسبة للأهداف المسطرة للعشرية الحالية ، رغم أن النتائج السابقة حققت في فترة لم يحض فيها القطاع السياحي بالعناية اللازمة .
و تضع السلطات المختصة في السياحة هدف آخر وهو استرجاع الحصة التي كانت تملكها السوق السياحية الجزائرية سنة 1990 و التي قدرت بـ 685000 سائح أجنبي, و هذا خلال الفترة 2001-2005 أما خلال الفترة 2005-2010 فتهدف السياسة السياحة إلى زيادة التدفق السياحي بنسبة 15% سنويا أي بحجم 1200000 سائح أجنبي في سنة 2010.

و يؤخذ بعين الاعتبار الجزائريين المقيمين في الخارج كطاقة سياحية تغذي السوق المحلية و تهدف السياسة السياحية في هذا الإطار إلى بلوغ حجم 980000 زائر لسنة 2010.
و قد أدت الأوضاع الأمنية السابقة إلى توجيه عدد مهم جدا من الجزائريين المقيمين إلى الأسواق السياحية المجاورة و قدر عددهم بـ 1 مليون سائح سنويا وهذا راجع لضعف العرض السياحي المحلي كما و نوعا .
٤ خلق فرص عمل جديدة:⁽¹⁾ ورد في تقرير المنظمة العالمية للسياحة إن عملية إنجاز سريرين جديدين في القدرة الإيوائية تؤدي إلى خلق منصب شغل مباشر و دائم في القطاع السياحي و ثلاث مناصب أخرى في النشاطات المتصلة بالسياحية.

بالانطلاق من هذه الآلية فإن مناصب العمل التي يمكن خلقها حتى سنة 2005 تبلغ 10000 منصب مباشر و 30000 منصب غير مباشر.

و على نفس الأساس فإن عدد المناصب التي يمكن خلقها في سنة 2010 تكون بحجم 25000 منصب شغل مباشر و 75000 منصب غير مباشر أي مجموع 100000 منصب شغل جديد.

كما يؤخذ بعين الاعتبار مناصب العمل التي يتم خلقها إثر تحسين أداء الوحدات السياحية المتواجدة سواء من خلال الخوصصة أو الشراكة حيث سيتم تحسين نظامها للتسيير , و تحسين نوعية المنتج و بالتالي رفع المردودية , و تؤدي هذه الإجراءات إلى خلق مناصب عمل جديدة في مجال الترفيه , النقل , قطاع البنوك , الوكالات السياحية و الصناعات التقليدية ... الخ .

٤ زيادة الإيرادات السياحية بالعملة الصعبة:⁽²⁾ انطلاقا من متوسط إنفاق السائح الأجنبي سنويا الذي يقدر بـ 570.8 دولار خلال متوسط فترة الإقامة , فإن الإيرادات التي تنجر على عدد السواح في أفق 2010 المقدر بـ 1200000 سائح, تكون بما يعادل 685000000 دولارا.

(1) ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p 37

(2) Ibid. P 38.

أما متوسط الإنفاق للجزائريين المقيمين في الخارج فيقدر بـ 428.5 دولارا خلال متوسط فترة إقامتهم و بالتالي فإن الإيرادات السياحية المقدر تحقيقها من تدفق 980000 سائح في أفق 2010 تعادل 420000000 دولار.

و منه تكون الإيرادات المحققة في القطاع السياحي في حدود مليار دولار. أما فيما يخص النقل فإن الإحصائيات تنص على أن 50% من السواح الأجانب تنتقل بالشركات الجوية الجزائرية و بتكلفة متوسطة في سنة 2010 تقدر بـ 103.6 دولار للسائح , و منه تقدر الإيرادات المتوقعة بـ 620 مليون دولار لسنة 2010 .

2- المنتج السياحي موضوع التنمية :

إن عملية تنمية قطاع معين تتم بصورة تدريجية و منه بالنسبة للقطاع السياحة يتم التركيز على بعض المنتجات التي يكون عليها الطلب مرتفع و في مرحلة أخرى و بتفعيل آلية التمويل الذاتي داخل القطاع يكون التوجه إلى طرح منتجات جديدة لتوسيع الحصة في السواق العالمية . و تبعا للدراسات التي قام بها مكتب الدراسات السياحية فإن السواح المحليين المقيمين و الجزائريين غير المقيمين و كذلك الأوربيين يطلبون نفس المنتجات السياحية . و منه و في مرحلة أولى فإنه يتم التركيز على المنتجات السياحية التالية :

┆ السياحة الساحلية: (1) إن السياحة الشواطئ تعتبر المنتج الأكثر طلب من طرف السواح الأجانب الأوربيين التي تعتبر السوق الموردة و في نفس الوقت فإن الطلب المحلي موجه في أغلبه إلى السياحة الساحلية و هذا تماشيا مع نظام العطل المعمول به في فصل الصيف .

ومنه فهذا المنتج يمثل 80% من المنتجات التي يتم الطلب عليها ففي سنة 2000 توجه 100 مليون سائح محلي للسواحل و في المقابل هذا الطلب فإن الساحل الجزائري يحتوي على 260 شاطئ للسباحة و هذا يعكس الحجم عمليات التهيئة و التجهيز اللازمة من أجل احتواء الطلب الموجود و بأسعار تنافسية.

┆ السياحة الرسمية : (2) إن الإدماج في النظام الاقتصادي الدولي من خلال الانضمام إلى المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة و الاتحاد الأوربي هي ضمن التوجهات الحالية للدولة الجزائرية و من الضروري في ظل هذه المعطيات وجود هياكل استقبالية لإقامة المؤتمرات و تنظيم المعارض بغرض جذب المتعاملين من هذه المنظمات.

(1) ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action.op. cit. P40.

(2) Ibid. p 43 .

و يبقى هذا الفرع من القطاع السياحي على المستوى الوطني ضعيفا جدا.

‡ السياحة الصحراوية : يعتبر هذا المكسب الطبيعي ذو أهمية استراتيجية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

و يتميز هذا المنتج بخصائص منفردة على الصعيد الدولي و بالتالي يفرض هذا الفرع السياحي نفسه على عملية تنمية القطاع حيث يجب أن تعطى الأولوية و في الآجال القصيرة للمناطق السياحية في الجنوب الكبير فمن المفروض أن تشكل هذه المنطقة قطب استراتيجي للسواح الأجانب .

و ستكون آثار تنمية مثل هذا المنتج السياحي التمرس في جذب السواح الأجانب لأقطاب سياحية أخرى و كذا تطوير أنشطة سياحية أخرى مثل سياحة الاستكشاف و سياحة النزاهات الطويلة . و يجب الأخذ بعين الاعتبار في ظل عملية التنمية مدى حساسية بعض المناطق السياحية و سرعة تأثرها بالاستهلاك المكثف و بالتالي العمل بالتنمية المستدامة للمنتج بالاستهلاك المدروس .

و تتميز عملية تنمية المنتج السياحي الصحراوي بهياكل بسيطة و تجهيزات إيوائية ليست على درجة عالية من التعقيد كون السائح المتوجه للصحراء يندمج مع الطبيعة البسيطة و عزلة المنطقة عن المناطق الحضرية , وبالتالي فالمطلوب هو الراحة التامة و الهدوء أكثر منه الصخب في الهياكل الاستقبالية و هذا ما يتلاءم مع القطاع الخاص من حيث عدم ضخامة رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار في هذا المجال .

‡ سياحة الحمامات المعدنية:⁽¹⁾ يتواجد على المستوى الوطني 8 مراكز أو محطات للمياه المعدنية العلاجية المستغلة, و تعمل هذه المحطات بكامل طاقتها الاستقبالية على طول السنة , كما يتواجد 202 محطة غير مستغلة .

و تسعى الخطط التنموية إلى تكوين أقطاب سياحية تؤدي خدمات سياحية صحية استجمامية و لما لا بروز بعض المدن كمراكز للعلاج بالمياه المعدنية على المستوى الدولي .

إن التوجه لتطوير المنتجات السابقة يمكن أن يتم بشكل متوازي بالنسبة لثلاث أنواع أساسية المتمثلة في السياحة الساحلية , السياحة الصحراوية , و السياحة المعدنية , لبلوغ مرحلة التمويل الذاتي داخل القطاع و من ثمة التوجه نحو عرض منتجات سياحية أخرى لتوسيع حصة السوق الجزائرية في السوق الدولية .

3- وسائل الدفع بالتنمية السياحية في مخطط العمل 2001-2010:

(1) Ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p 46

من الضروري توفير وسائل الدفع الضرورية لتنمية قطاع السياحة و يقع العبء على الدولة بشكل كلي في توفير المناخ الاستثماري و العناصر الأساسية التي من شأنها أن تساهم و تسهل عملية إنجاز المشاريع الاستثمارية .

3-1 تهيئة و تسوية ملكية العقار السياحي:⁽¹⁾

و تعد هذه العملية أول مرحلة من التدعيم التي يتطلبها الاستثماري و تأتي تسهيلات الدولة في شكل تمويل عيني للقطاع السياحي.

و قد أعطيت الأولوية في تسوية و تهيئة 20 منطقة سياحية من أصل 174 و هذا ضمن قانون 1988 (ملحق 1), حيث تم تقرير إجراء دراسات تقنية لتجهيز هذه المناطق و كذا تسوية طريقة التمليك الأراضي التابعة لهذه المناطق.

و تهدف عملية اختيار هذه المناطق إلى توجيه الاستثمار السياحي العام أو الخاص نحو هذه المناطق لتنمية أنواع محددة من الأنشطة السياحية.

و قد أخذت الدولة على عاتقها عملية تمويل الدراسات التقنية لتهيئة و تجهيز هذه المناطق بالهياكل الأساسية و تحضير العقار السياحي لعملية الاستغلال.

و في المقابل يتحمل المستثمر تكلفة التهيئة المباشرة المرتبطة بالمشروع .

و يرد في المادة 5 من قانون المالية لسنة 1998 إمكانية تنازل الدولة بالاتفاق على أرضية المشروع التابعة للدولة لصالح المستثمر.

و تملك الوكالة الوطنية للسياحة الحق في السبق لشراء الأراضي المتواجدة في مناطق التوسع كما يحق لها مصادرة ملكية هذه الأراضي إذا كانت غير مستغلة في غير ما تم التخطيط له.

تقوم الوكالة الوطنية للسياحة ببيع الأراضي المتواجدة في مناطق التوسع السياحي في المزاد العلني لصالح المستثمرين.

3-2 تمويل المشاريع السياحية:

لقد منح القطاع السياحي مجموعة من التسهيلات التمويلية التي تتناسب مع خصائص الاستثمار في هذا المجال و قد جاءت هذه التسهيلات في الإجراءات التالية :

⊕ منح قروض طويلة الأجل:

⁽¹⁾ Ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p51.

✳ في مرحلة أولى يتم تشجيع المؤسسات البنكية , لخلق منتج سياحي في شكل " قرض فندقي" (crédit hôtelier) ⁽²⁾ يتناسب مع الاستثمار السياحي الذي يحتاج عادة إلى آجال طويلة حيث تقدر متوسط فترة الإنجاز بـ 5 سنوات , أما فترة استرداد رأس المال فتقدر بـ 3 سنوات في المتوسط منذ بداية المشروع الاستثماري .

و في مرحلة ثانية يتم تشجيع قيام مؤسسات بنكية متخصصة في الاستثمار السياحي بهدف خلق نشاط اقتصادي منظم في هذا القطاع .

✳ تم الاتفاق بين وزارة المالية و وزارة السياحة و الصناعات التقليدية و العديد من البنوك في الآونة الأخيرة على تخفيض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للاستثمار السياحي من 8% على 6.5% ⁽¹⁾.

✳ تم خلق صندوق بنص من قانون المالية 2002 , مختص في تدعيم الاستثمار السياحي بحجم من الإعانات يقدر بـ 200 مليون دج , بغطاء مالي يقدر بـ 140 مليون دج موجه خصيصا لتنشيط دراسات التهيئة و التجهيز لمناطق التوسع السياحي .

✳ كما منح الاستثمار السياحي مجموعة من الامتيازات التمويلية متمثلة في : ⁽²⁾

✳ كل الحصص العينية أو المالية متاحة للمشاركة في الاستثمار السياحي.

✳ الحرية الكاملة للاستثمار المباشر بنسبة 100% أو بالمشاركة مع مستثمرين محليين بالنسبة لمستثمرين الأجانب.

✳ ضمان حرية التحويلات الخارجية سواء لرؤوس الأموال أو الأرباح الناتجة عن الاستثمار السياحي.

✳ الإعفاء من رسم نقل الحيازة و الرسوم العقارية الأخرى .

✳ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) بالنسبة للسلع و الخدمات التي تدخل

ضمن الاستثمار الأجنبي .

✳ الإعفاء التام لمدة تتراوح بين سنة إلى عشر سنوات على الضرائب التالية:

- الضريبة على أرباح الشركات التي تقدر بـ 32% .

⁽²⁾ kamel CHEHRIT. op. cit . p126.

⁽¹⁾ kamel CHEHRIT. op. cit . p 126.

⁽²⁾ Ibid . p 126.

- الدفع الجزافي .

- الضريبة على النشاط الصناعي و التجاري التي تقدر ب 2.55% من رقم الأعمال.

- في حالة الأرباح بالعملة الصعبة ,الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات و

الدفع الجزافي .

✘ تخفيض النسبة التي يدفعها رب العمل للضمان الاجتماعي من 24% إلى 7%.

و تشير هنا أن التسهيلات التمويلية تغطي جميع الاستثمارات السياحية للمشاريع الحديثة و الهياكل

المستحدثة , أو عمليات التجديد و تحديث الهياكل المتواجدة سابقا سواء بالنسبة للقطاع العام أو الخاص .

3-3 وسائل الدفع الأخرى :

إن دفع قطاع معين نحو مستويات أحسن من الأداء تتطلب تشكيلة كاملة من أدوات التنمية , فالعملية

التمويلية ترد ضمن خطة متماسكة لتفعيل نشاط اقتصادي معين , و على هذا الأساس فقد تضمن مخطط

عمل تطوير القطاع السياحي ووسائل أخرى تتمثل في : (1)

✘ رفع مستوى التأطير في المجال السياحي .

✘ تدعيم عملية التنمية بفتح الطرقات و شبكات تصريف المياه الخاصة بالنسبة للجنوب.

✘ تشجيع الصناعات الحرفية.

✘ تفعيل دور الوكالة الوطنية للسياحة .

✘ محاولة إعادة تنظيم الحظيرة الفندقية الوطنية.

✘ ممارسة الرقابة على نشاط الفنادق و المطاعم لتحسين نوعية الخدمات .

✘ محاولة وضع إطار قانوني يخدم عملية تشجيع الاستثمار .

✘ خلق و حدات و مخابر تخصص في دراسة السوق المحلية و الدولية و البحث في مجال

السياحة.

المطلب الثالث: نقائص مخطط عمل تطوير السياحة 2010-2001:

لقد اعتادت الحكومة الجزائرية على وضع مثل هذه المخططات كبرنامج يتم الاعتماد عليه و

اتباعه لتحقيق هدف معين , و بالتالي فهو يبقى وسيلة مناسبة و لكن تحتاج لمراقبة حقيقية أثناء عملية

التنفيذ , لبلوغ الأهداف المسطرة , و من هذا المنطلق يمكن تحسين هذا البرنامج و تعديله بطريقة مستمرة

و في أي مرحلة من عملية تنفيذه , و بالتالي يمكن الوقوف عند مجموعة من نقائص هذا المخطط المتمثلة

في :

(1) Ministère du tourisme et de l'artisanat. Plan d'action .op. cit. p 58.

✘ لا يحتوي هذا المخطط على دراسة مفصلة للطلب السياحي من حيث الحجم و النوع, فلا يوجد هناك تحليل للسوق الجزائرية السياحية, فالطلب يعتبر الانطلاق لتحديد توجهات العرض.

✘ أهمل المخطط الجانب التمويلي من حيث الإعانات النقدية التي يمكن أن تقدمها الدولة في إطار دعم هذا القطاع, فمن الضروري أن تحدد صيغ تمويلية بنسب معينة, يستفيد منها المستثمرين حسب نوع المشروع و حجمه.

✘ أهمل المخطط, الاستثمار في الإعلان و الإشهار السياحي الذي يشكل دعم أساسي لتنشيط و زيادة التدفق السياحي الأجنبي و المحلي كذلك, فالإعلان يعتبر من الأدوات الأساسية لدمج السياحة الوطنية في السوق العالمية.

✘ غياب خطة مفصلة لعملية الخوصصة التي شرعت فيها الدولة منذ نهاية التسعينات في قطاع السياحة, و حتى هذه الفترة, لما تؤثر هذه العملية على نشاط القطاع.

✘ لا يحتوي المخطط على تفصيل كافي و عملي لمواقع المشاريع في مناطق التوسع السياحي و طريقة تقسيمها و استغلالها أو حتى تملكها.

✘ لا يوجد أي تفاصيل بالنسبة للصناعات الحرفية و كيفية تدعيمها فهي نشاط أساسي في الظاهرة السياحية.

✘ لم يتم إعطاء حصة كافية لتدعيم النقل السياحي سواء الخارجي أو الداخلي لتسهيل التدفق السياحي, فالنقل عصب أي نشاط اقتصادي, و كون موضوع النقل في السياحة هو الإنسان فهذا يتطلب اهتمام خاص.

المطلب الرابع: عرض حجم الاستثمار في ظل مخطط عمل ترقية السياحة حتى سنة 2004:

إن الحصول على إحصائيات تبين نسبة الإنجاز من المخطط في هذه المرحلة غير متاح من طرف الإدارات الرسمية, غير أنه من الضروري توضيح مسرى عملية التنمية في القطاع موضوع الدراسة, و فيما يلي بعض الإحصائيات فيما يخص المشاريع السياحية حتى 2004. و بصفة عامة يلاحظ حدوث زيادات في السعة الإستقبالية في الهياكل بجميع أنواعها كما يرد في الجدول التالي :

الجدول رقم 16 : يبين تطور السعة الإستقبالية في الهياكل السياحية الجزائرية خلال فترة 2000-2004

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
سعة الاستقبال بالسرير	67087	66523	72567	77473	82034

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية الجزائرية

كما أن عدد السواح الأجانب عرف زيادات معتبرة نوعا ما خلال السنوات الأخيرة كما يرد في الجدول التالي :

الجدول رقم 17 : يبين تدفق السواح الأجانب للفترة 2004-200

2004	2003	2002	2001	2000	
368562	304914	251145	1966229	175538	دخول السواح الأجانب
865157	861373	736915	75187	690446	دخول الجزائريين غير المقيمين
1233719	1166287	988060	901416	865984	المجموع

المصدر: وزارة السياحة و الصناعات التقليدية الجزائرية

✶ أن عدد المشاريع السياحية في طور الإنجاز 257 من طرف القطاع العام بغلاف مالي قدر بـ 41 مليار دج و بطاقة إيوائية تقدر بـ 26201 سرير , كما تم إحصاء 72 مشروع للبنية التحتية بغلاف مالي قدر بـ 21 مليار دج لسنة 2004⁽¹⁾ .

✶ و أهم ما يمكن ملاحظته من تغيرات في القطاع السياحي هو عملية تجديد مجموعة من الفنادق ثم طرحها لعملية الخوصصة كما يلي :

- في منطقة الغرب⁽²⁾ أهم الأقطاب السياحية في هذه المنطقة هي مدينة وهران و تلمسان حيث استقبلت الأولى 20 مليون سائح و الثانية 14 مليون سائح في صيف 2004 .
و لا تزال الحظيرة الفندقية تابعة للقطاع العمومي في هذه المنطقة بعدد 110 فندق لمدينة وهران لوحدها , و لكن 24 فندق فقط مصنّف من مجموع ما سبق.
و هناك مجموعة من المشاريع لإنجاز فنادق فخمة:

- مشروع إنجاز فندق الشيراتون « SHERATON » بشراكة ليبية جزائرية بغلاف مالي قدر بـ 9.1 مليار دج .

- مشروع لفندقين 5 نجوم لا يزال في مرحلة التفاوض .

- أما في ولاية تلمسان ما ميز القطاع السياحي في سنة 2004 هو عرض " فندق الزينيين" للبيع حيث حققت هذه المؤسسة رقم أعمال لسنة 2003 قدر بـ 11.5 سنتيم و قدرت الأرباح الصافية بـ 2.6 مليار سنتيم و قد تلقى هذا الفندق عرضين للشراء , حيث تكلفه مثل هذه المشاريع كبيرة جدا .

(1) www.mta.dz le31/ 01/2005

(2) Journal" LE QUOTIDIEN d'ORAN".N°3058. le 19-01-2005.p 13

- كما تم عرض " فندق الفرسان" في ولاية معسكر و كذلك " فندق التافنة" في مغنية و 4 حمامات معدنية في منطقة الغرب للخصوصة خلال سنة 2004 , غير أن هذه العملية لم تنجح بسبب ارتفاع سعر هذه الهياكل .
- في منطقة الشرق: و هذه المنطقة تعاني تأخر كبير شأنها شأن المناطق الأخرى و أهم ما سجل في النشاط الاستثماري لسنة 2004⁽³⁾:
- تتكفل الدولة بإنجاز 17 هيكل استقبالي بغلاف مالي قدر بـ 3 مليار دج , حيث ستكون 4 منها جاهزة لموسم صيف 2005 .
- سجل 175 طلب استثماري خاص لإنجاز فنادق بطاقة استقبالية تقدر بـ 1187 سرير.

- كما تم التفاوض مع المجموعة السعودية سידار « SIDAR » التي أنجزت برج الأعمال في الشارقة و مشاريع تهيئة في المحمدية , تم التفاوض حول إنجاز مركبات سياحية في كل من شاطئ "سيدي سالم" و شاطئ " الخروبة" في ولاية عنابة .
- و تبدي مجموعة « ACCORD » الفرنسية رغبة في الاستثمار في بعض المشاريع السياحية التي قدر عددها بـ 34 في كامل التراب الوطني بما فيها الشرق.
- و قد حاولت السلطات المركزية إبراز أهمية المنطقة من الناحية السياحية بعرض الإمكانات السياحية لمنطقة عنابة (saint Augustin) في الصالون العالمي للسياحة و السفر في ماي 2004 لمحاولة جذب الاستثمار العالمي.
- و تدعيما لترقية السياحة في المنطقة تم فتح خط جوي مباشر بين مدينة عنابة و مدينة روما كامتداد طبيعي و سياحي .
- أما بالنسبة لمدينة قسنطينة فقد قامت مؤسسة التسيير السياحي للشرق بعرض مجموعة من الفنادق للخصوصة بين أكتوبر 2004 و جانفي 2005 , غير أن هذه المجموعة لم تلقى فرصتها نظرا لضخم الأموال التي تتطلبها هذه المشاريع .
- أما في مدينة سطيف فقد تم خوصصة "فندق الهضاب" نظرا لنشاطه المزدهر بسبب موقعه الاستراتيجي حيث يقع في الطريق الرابط بين الجزائر و سطيف .⁽¹⁾

⁽³⁾ journal" EL WATAN".N°4305 .le 18-01-2005.p 06

- و قد قامت مؤسسة التسيير السياحي لنفس المنطقة بتجديد 8 هياكل فندقية منذ نهاية سنة 2001

و هذا ما تطلب غلاف مالي كبير.

- و قد عرفت الفنادق في ولاية سكيكدة تجربة عروض الخصوصية , و من " فندق بوقرون "

الساحلي , الذي تعرض لعدة خسائر بسبب الأوضاع الأمنية مما أدى إلى تدهور المبنى في حد ذاته , و مع بداية 2004 قامت مؤسسة التسيير للشرق بأشغال التصليح و التجديد حيث خلال موسم صيف 2004 تضاعف رقم الأعمال إلى 70 مليار سنتيم .⁽²⁾

- كما تم عرض كل من " فندق الشلية " في باتنة و "فندق الحماديين" في بجاية لعملية

الخصوصية .

- و قدر حجم الاستثمارات في مدينة جيجل في سنة 2004 بـ 27 مشروع عمومي 19 منها

متوقف و 8 مشاريع تتقدم ببطء . و تم إحصاء 10 مناطق فقدت طابعها السياحي لاستغلالها في مشاريع عمومية كما هو الحال "الميناء جنجن" .⁽³⁾

✖ و في إطار الشراكة فقد تم التعاقد بين شركة « ACCORD » الفرنسية و مجموعة مهري لإنجاز مشروع لـ 34 فندق على كامل التراب الوطني . حيث في المرحلة الأولى برمج 12 فندق من 2 و 3 نجوم, موجه للطبقة المتوسطة.⁽¹⁾

✖ كما يجري التفاوض بين مجموعة تابعة لإماراتي و كويتي تسمى سلسلة مايوت « MAYOTTE » لإنجاز فنادق لنفس السلسلة الفندقية في الجزائر .

✖ ستقوم شركة سيدار بالشراكة مع شركة حامد الإماراتية بإنجاز فنادق مصنفة بتكلفة 300 مليون دولار.⁽²⁾

✖ و تتفاوض الجزائر لإعادة تفعيل رالي باريس- دكار عبر التراب الوطني الذي منذ سنة 1988 أصبح عبر التراب التونسي ثم الليبي ثم المغرب و الصحراء الغربية , و يزعم استعادته ابتداء من جانفي 2006.

و ما يمكن ملاحظته أنه لا يزال القطاع السياحي بعيد نوعا ما عن ما هو مسطر له خاصة من ناحية تهيئة و تجهيز المناطق الاستثمارية فلحد الآن لا توجد أي منطقة تم إعدادها للاستثمار السياحي .

(1) Journal" EL WATAN". le 18-01-2005.p 06

(2) Ibid.p 06

(3) Journal" LE QUOTIDIEN d'ORAN".N°3057. le 18-01-2005.p 06

(1) Journal "LE QUOTIDIEN d'ORAN".N°3015. le 28-11-2004.p 05

(2) جريدة" الخبر". العدد 4253 . 11-28 - 2004. ص 02

خاتمة الفصل :

سمح لنا هذا الفصل بتتبع مسرى تطور القطاع السياحي الجزائري و التجربة التمويلية فيه , و تتم هذه الدراسة عن تأخر كبير و تراكمات لعجز العديد من مخططات العمل الخاصة بترقية القطاع , حيث قدر تأخر القطاع ب 45 سنة مقارنة بمستوى أداء السياحة العالمية, و أهم ما يمكن أن نستنتجه من مواصفات للقطاع السياحي الجزائري :

- تملك الجزائر ميزة نسبية في القطاع السياحي .
 - وجود عناصر جذب سياحية معتبرة من شأنها أن تحتوي حجم مهم من الاستثمار السياحي.
 - ضآلة المشاريع السياحية المتواجدة أصلا .
 - وجود طلب داخلي معتبر .
 - وجود طلب خارجي يتجسد في القرب من الأسواق الموردة للسواح وهي السوق الأوروبية , إضافة إلى الجالية الجزائرية في الخارج .
- و قد تميزت عملية تنمية القطاع السياحي بمجموعة من النقائص التي المفروض الانطلاق منها لبعث سياسة تنموية مناسبة للمراحل القادمة لترقية السياحة الجزائرية و تدارك التأخر المسجل في هذا النشاط, و أهم ما يمكن ملاحظته:

* الحاجة ل خطة عملية لخصوصة الحظيرة الفندقية العمومية .

* غياب أدوات جديّة لتدعيم الاستثمار السياحي من الناحية التمويلية خاصة فيما يخص أرضية المشروع.

* غياب الجرأة في التعامل مع السوق السياحية الجزائرية لعدم دراية المتعاملين الاقتصاديين خاصة المحليين بديناميكية عمل هذه السوق.

* غياب الإطار القانوني المتناسب مع جميع المتعاملين في القطاع من القطاع العام الممثل في الدولة والمستثمرين الخواص .

و منه فتنمية القطاع السياحي يعتبر خيار إستراتيجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري, مما يضعنا أمام ضرورة البحث عن طريقة التنمية الملائمة مع وضعية الاقتصاد و منه إيجاد الصيغ التمويلية المناسبة. و عليه فإن اقتراح استراتيجية تنمية للقطاع السياحي في الجزائر يجب أن تنطلق من مجموعة من التفاصيل التي بلورتها التجربة السياحية الدولية , مع محاولة الاستفادة من إمكانياتها الخاصة و من ثمة التميز بها . و تعتبر عملية الدمج بين المعطيات الداخلية و الخارجية لظاهرة اقتصادية معينة مثل السياحة , خطوة جوهرية لتفعيل نشاط من شأنه أن يدعم الاقتصاد بطريقة إيجابية .